



PROVISIONAL

A/42/PV.27
15 October 1987

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الثانية والأربعون

الوثائق الرسمية *

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- برنامج العمل

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

- القى كلمة كل من :

السيد بونغو (غابون)

الامير محمد بلقية (بروني دار السلام)

السيد بيمانانجارا (مدغشقر)

السيد تسيرنغ (بوتان)

السيد جميل (ملديف)

- خطاب السيد كنيدي سيموندس ، رئيس وزراء ووزير خارجية سانت كيتس ونيفيس

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى رسالة وجهها إليّ الممثل الدائم لكوستاريكا ، مؤرخة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، ووزعت هذا الصباح في الوثيقة A/42/618 . ويطلب الممثل الدائم لكوستاريكا في هذه الرسالة ، بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى الموقّعة على اتفاق غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ وعن البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا والأعضاء في فرق الدعم ، أن تنظر الجمعية العامة - على وجه السرعة وفي موعد أقصاه الأربعاء ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ إن أمكن - في البند ٣٤ من جدول الأعمال المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم" .

وقد عمم مشروع قرار في هذا الصدد يرد في الوثيقة A/42/L.2 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الطلب ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وأنوي ، بعد موافقة الأعضاء ، أن أتناول هذا البند غدا الأربعاء ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ في جلسة الصباح ، بعد أن نغزغ من الاستماع إلى المتحدث الأخير في المناقشة العامة في تلك الجلسة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد بونفو (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من دواعي التوفيق ، أن الأمم المتحدة قد كرمتمكم يا سيدي في هذه الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة بانتخابكم رئيسا للجمعية . ويأتي انتخابكم هذا في وقت تستعرض فيه

الأمم المتحدة ماضيها وتأمل في حاضرها وتفكر مليا في مستقبلها . وهو بالنسبة لوفد بلادي ولي مناسبة سعيدة للغاية لكي نهنئكم بكل حرارة ، وأكثر ما يسعدنا أن الجمعية ختمت بالتكريم في شخصكم الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بلادكم العظيمة الجميلة ، التي ترتبط معها غابون منذ فترة طويلة بأوثق الروابط ونحن مقتنعون بأن أعمالنا ستصل إلى نهاية موفقة تحت رئاستكم ، وبفضل التزامكم وشاغب نظركم وإنكاركم لذاتكم . وإن وفد بلادي ليؤكد لكم كامل تعاونه معكم في هذا المدد .

ونود أن نحيي أيضا السفير جودري ، سلفكم ، الذي كان عمله طيلة السدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، والخصال البارزة التي يتمتع بها تغذي الأمل ، وتحمل على الاعتقاد بأن هناك دائما في روح الإنسان تلك الملكات التي تلزم للسعي إلى ما هو أفضل وأعدل لنا جميعا .

وإن التقرير الممتاز الذي قدمه الأمين العام لهو دليل على صادق عزمه وشجاعته في معالجة المشكلات التي يتعامل معها . ونحن نؤكد له أننا كنا ومازلنا نقف إلى جانبه في كل أعماله ، وفي الإصلاحات الشاملة التي يقترحها ؛ وسوف نضم عزيمتنا إلى عزيمته ، وقوتنا إلى قوته .

وأحيي ، أخيرا ، السادة ممثلي الدول الأعضاء ، الذين نشاركهم الجهود والمسؤوليات خلال هذه الدورة ، حتى نتمكن سويا من الإسهام الإيجابي في تعزيز المبادئ المكرمة في الميثاق .

إن الاحتفال منذ عامين مضيا بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، أتاح لبلادي فرصة الإعراب عن أملها في أن المنظمة ستفعل كل ما في الإمكان لتحقيق المبادئ والمقاصد التي وضعت عند إنشائها كي تفي بالأمال التي عقدها عليها كل عضو من أعضائها . وتتضمن هذه الأمال صون السلم والأمن العالميين ، وتعزيز التعاون الدولي بقصد الوصول إلى تكامل اقتصاداتنا .

إن السلم والتنمية ليسا مجرد قضيتين تشغلان بال العالم اليوم ، بل إنهما لب المشكلات التي تواجهها منظمنا . وبقينا أن الأمم المتحدة ، قد بذلت - بوجه عام - جهودا محمودة لتفرض في العلاقات الاقتصادية بين الأمم جنوحا إلى السلم والعدالة ، وهما الشرطان اللذان لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . إلا أن الأوجه الواضحة لقصور المنظمة يجب أن تدرج في الجانب السلبي من ميزان عملها ؛ فنحن نلاحظ بوجه خاص أن المنظمة لا تزال بعيدة عن تحقيق كل أهدافها ، وعن النهوض بكامل دورها ، نظرا لأن بعض الدول الكبيرة تسفر عن افتقارها إلى التحلي بحسن النية في هذا الصدد .

وفي عالم اليوم ، لا يزال سباق التسلح ، وأعمال العدوان ، والنزاعات الإقليمية تثير قلق البلدان النامية التي تجاهد لحماية استقلالها وسيادتها وأمنها ، وتعمل بنشاط من أجل إنماء اقتصادياتها وتعزيز التعاون الدولي . بيد أن المحادثات التي تجري منذ بضعة أشهر وعلى أعلى المستويات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بقصد إبرام اتفاقية لنزع السلاح النووي تبعث ببصيص من الأمل . ولا يسع غابون إلا الترحيب بهذه المبادرات .

ومن الحقائق المسلم بها في الوقت الحاضر أن بعض الدول تغذي اتجاهات إعلاء الذات لديها على نحو مباشر أو غير مباشر ، فتضعف بذلك نمو العلاقات الدولية المتعددة الأطراف . ولا ريب في أن فقدان الحماس لتعددية الأطراف الناشئ أساسا عن انشغال الدول بمصالحها الخاصة ، من شأنه أن يؤدي إلى تراجع المثل العليا التي حظيت بالتأييد الإجماعي عام ١٩٤٥ إلى مركز الخلفية الثانوية ، وهو الأمر الذي يثير لدى بلدي قلقا عميقا ، لأن هذا الموقف من شأنه فيما يبدو أن يزيد من حدة المشكلات الكبرى في عصرنا هذا ، ولاسيما مشكلات السلم والأمن ، وتحقيق العدالة والكرامة للشعوب والأمم ، والتعاون الدولي وتقدم البشرية .

وبالنسبة للمسائل المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة ، أود أن أشدد على موقف حكومة غابون الثابت بخصوص مشكلات الأمن وسباق التسلح . فغابون تتمسك تمسكا عميقا بالمبادئ الأساسية والمثل العليا بميثاق الأمم المتحدة ، وتدعو دائما إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية . وهي مقتنعة دوما بأن الأمن لا يمكن الحفاظ عليه في مناخ يتسم باللجوء إلى القوة ، وبالتدخلات العسكرية ، وبأعمال العدوان أو احتلال الأراضي من قبل قوات أجنبية .

إن الأمن ونزع السلاح مرتبطان ارتباطا وثيقا ، وبالتالي فإن الأمن الدولي لا يمكن تعزيزه بزيادة التسلح ، وإنما إيجاد مناخ من الثقة المتبادلة في العلاقات بين الدول هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى حل مشكلات الأمن .

ويبدو فضلا عن ذلك أن العام الماضي لم يشهد ما يشير إلى التوصل لحلول ممكنة لمختلف المشكلات التي تواجه الأمم المتحدة ؛ بل إن من هذه المشكلات ما ازداد تدهورا ، مثل الحالة في جنوب افريقيا . وقد دفعت الأمم المتحدة الفصل العنصري بأنه جريمة في حق الإنسانية ، لأن القهر العنصري لشعب جنوب افريقيا ، واحتلال ناميبيا غير الشرعي ، والإرهاب والعدوان المستمرين ضد دول خط المواجهة لا يمكن أن توصف كلها بأدق من هذا الوصف . ولقد استهانت جنوب افريقيا طويلا بالنداءات الكثيرة للجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وحركة بلدان عدم الانحياز بأن تضع حدا لممارسة الفصل العنصري الكريهة ، وهي لاتزال على تحديها المتفطر لهذا الإجماع العالمي ، مصرّة على الإيفال في نظام القهر العنصري الذي تتبعه .

وفي انتهاك صارخ ومتعمد لميثاق الأمم المتحدة ، ولابسط قواعد القانون الدولي الذي يحكم سلوك الدول ، تواصل حكومة جنوب افريقيا أعمال العدوان المسلح التي ترتكبها ضد الدول المجاورة بنية معلنة لزعزعة استقرار هذه الدول .

وقد زاد فرض حالة الطوارئ من تعقيد مسألة جنوب افريقيا الشائكة . ومسئور المؤسف أن المصالح الاستراتيجية واحتمال فقدان الأرباح الهائلة التي يجنيها حلفاؤها تحت حكم الفصل العنصري ، تطفئ فيما يبدو على مناشدة مجلس الأمن المستمرة أن يمارس سلطته .

وينبغي على المجتمع الدولي أن يفتنم الفرصة المتاحة له خلال هذه الدورة للجمعية العامة ليطالب بأن تضع بريتوريا نهاية لعمليات القمع ، وإقامة البانتوستانات ، ونفي ومضائية الزعماء السود الذين يكافحون من أجل الاستقلال ، وإبادة المناضلين من أجل الحرية ، وأن تبدأ في أقرب وقت ممكن حوارا بناءً مع السكان السود المقهورين ، حتى يتمكنوا آخر الأمر ، من ممارسة حقوقهم في حرية .

إن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه . ولا يجوز تشجيع أية محاولة لإصلاح هذا النظام البغيض ، وإنما يجب استئصاله والقضاء عليه ، وينبغي أن يقرر مكان جنسوف إفريقيا بأكملهم مصير بلادهم على أساس المساواة الكاملة بينهم ، دونما تمييز يقوم على الجنس ، أو اللون ، أو العرق ، أو العقيدة .

أما ناميبيا ، الإقليم الموضوع تحت مسؤولية الأمم المتحدة ، فإنها احتلت من جانبها في العام الماضي بالذكرى العشرين لاحتلالها غير الشرعي من قبل بلد الفصل العنصري .

وخلال هذه الفترة ، مارس نظام بريتوريا في هذا الإقليم الاستعمار والفصل العنصري والعدوان ، وهي الممارسات التي رفضها المجتمع الدولي برمتها باعتبارها تهدد السلم والأمن العالميين تهديدا خطيرا .

وفي نفس الوقت ، عرقلت الأنشطة والممالح الاقتصادية الأجنبية الطريق المؤدي الى تمكين شعب ناميبيا من أن يمارس استقلاله الحقيقي والتام تحت القيادة الواعية لممثلها الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وتقوم هذه الممالح الأجنبية نفسها بمضاعفة أعمال النهب المنظم للشروات الطبيعية للاقليم ، فسي انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ويرى وفد بلدي أن القرارات ذات الصلة لمنظمتنا هي وحدها التي يمكن اعتبارها تداوير سليمة يمكن أن تضمن تحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا . وبناء على ذلك ، فإن التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يحدد خطة متسقة لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ما زال يمثل الإطار الوحيد الذي يمكن أن يعزز عملية إنهاء الاستعمار في اقليم ناميبيا . وتتابع غابون باهتمام كبير وبالتأييد كل المحاولات التي اضطلعت بها الاطراف المعنية بتحقيق استقلال ناميبيا للتعجيل بنجاح هذه العملية . وهي تعتبر مسألة الربط الزائف بين منح استقلال ناميبيا وبين انسحاب القوات الكوبية الموجودة في أنغولا من قبيل الحيل المخادعة .

واود أن تؤكد بقوة مرة أخرى تأييد بلدي لمنظمة سوابو في نضالها الباسل من أجل تحرير ناميبيا . وليس هذا التأييد من قبيل اعلانات النوايا فحسب ، فقد تجاوزت غابون منذ أمد طويل هذه المرحلة ، واتخذت اجراءات محددة في هذا السياق ، أذكر منها على سبيل المثال منح المركز الدبلوماسي لمنظمة سوابو ، وإصدار طوابع برييد تذكارية تخمص حيلتها لمنظمة سوابو ، وتقديم منح مالية للطلبة الناميبيين الذين يدرسون لديها .

ومفوة القول ، إنه تقع على عاتق الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة لأن تضمن للشعب الناميبى ممارسة حقه في تقرير المصير وتكفل استقلال ناميبيا من خلال إجسراء انتخابات حرة .

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتنمل من مسؤوليتها تجاه وضع نهاية لاعمال العدوان التي تمارسها جنوب افريقيا بشكل مستمر في المنطقة .

واسترشادا بالمبادئ والاهداف الواردة في ميثاق الامم المتحدة وبمبادئ واهداف منظمة الوحدة الافريقية ، يتابع بلدي بقلق بالغ تطور المراعات الاخرى الدائرة فسي المنطقة والتي تمزق شعوب شقيقة ، وخاصة في تشاد والمغرب الغربية .

ولقد بحثت مشكلة تشاد دائما من وجهيها : المشكلة القائمة بين التعاديين انفسهم من ناحية ، والنزاع على الحدود بين تشاد وليبيا من الناحية الاخرى . وفيما يتعلق بالجانب الاول للمشكلة ، يذكر الجميع هنا الإهمام الذي قدمه بلدي ورئيسه الحاج عمر بونغو في جهود المصالحة الوطنية بين جميع أبناء هذا البلد الشقيق . ومما يثلج الصدر أن قادة شتى فئات المعارضة يبذلون جهودا نغطة للتوصل الى توحيد حقوقهم .

وفيما يتعلق بمسألة النزاع على الحدود بين تشاد وليبيا ، تذكر الجمعية العامة أن مجلس الأمن أحال هذه المسألة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٢ الى منظمة الوحدة الافريقية لبحثها في نطاق آلياتها المختصة . واحد هذه الآليات على وجه التحديد هو اللجنة المختصة المنشأة في عام ١٩٧٧ بقرار من اجتماع القمة الرابعة عشرة لتلك المنظمة ، وهي اللجنة التي ترأسها غابون منذ ذلك التاريخ .

لهذا السبب قام الرئيس بونغو ، تطبيقا للقرار الذي اتخذته اجتماع القمة الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية والذي وضع في اعتباره تدهور الوضع العسكري في تلك المنطقة بتوجيه نداء الى طرفي النزاع في اول الامر ، ثم قام بجهود تدعو الى عقد اجتماع للجنة المختصة في لوماسا بالاتفاق مع الرئيس كينيث كاوندرا رئيس زامبيا والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية . ويشرفني أن أوكد لهذه الجمعية العامة ، كما أكدت وفود موقرة كثيرة من قبلي ، أن اللجنة المختصة قد اجتمعت بالفعل في عام زامبيا يومي ٢٢ و ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر برئاسة الحاج عمر بونغو ، وبحضور الرئيس كاوندرا وبالمشاركة الفعالة من الرئيسين عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال وشيسانو رئيس جمهورية موزمبيق وكذلك من دول أعضاء اخرى كانت ممثلة على المستوى الوزاري ، وهي الجزائر والكاميرون ونيجيريا .

ولاول مرة ، أمكن للجنة المختصة تحقيق مشاركة الطرفين المتنازعين . وقد مثل تشاد رئيس دولتها الرئيس حسين حبري ومثل الجماهيرية العربية الليبية رئيس المكتب الشعبي للعلاقات الخارجية . وقد أعربت اللجنة عن سرورها لقراري تشاد وليبيا الاستجابية لمناخدة الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية لها من أجل إلقاء السلاح والتعاون معها بصدق واخلص ، ثم طالبت الطرفين بأن يقوما : اولا بتوفير كل الوثائق ذات الصلة المؤيدة لحجج كل منهما قبل يوم ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ؛ وثانياً بالمحافظة على وقف إطلاق النار على كل الامعدة وتميزه ؛ وثالثاً بالامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يؤدي الى تدويل النزاع .

وعلاوة على ذلك ، تم إقرار الجدول الزمني التالي : عقد اجتماع للخبراء القانونيين والمتخصصين في رسم الخرائط في مدينة ليبرفيل في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وعقد اجتماع للوزراء في مدينة ليبرفيل يوم ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وعقد اجتماع لرؤساء الدول في مدينة داكار خلال الأسبوعين الأولين من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

وإن احترام هذا الجدول الزمني والمراعاة الدقيقة لقرار لوساكا من جانب الطرفين المتنازعين من شأنهما أن يؤديا الى مزيد من التقدم في الجهود التي بدأت منذ عام ١٩٧٧ على صعيد منظمة الوحدة الافريقية وعلى صعيد الامم المتحدة من أجل التوصل الى تسوية سلمية لهذا النزاع ، وعلى الرغم مما تلقيناه أخيراً من معلومات تبعث على الانزعاج ، فإننا نعتقد أن طرفي النزاع لن يجرؤا على الاستمرار في تجاهل هتي النداءات الموجهة اليهما أو في عدم الإغناء الى صوت العقل والحكمة .

ولقد كان نفس السمي الدائم الى إحلال السلم بين الامم عن طريق الحوار هو سبيل غابون فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية .

فلا يزال بلدي مقتنعا بأن إجراء استفتاء حر من أجل تقرير المصير يتسم بالديمقراطية والاخلص هو وحده الذي يمكن أن يؤدي الى تسوية نهائية لهذا الصراع . لذلك نرحب بالمبادرة الأخيرة للأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي كوييسار ، الذي زار المغرب والجزائر ليدرس على الطبيعة الظروف العملية لإجراء ذلك الاستفتاء .

ولا يعني أن اختتم كلمتي بشأن الحالة السياسية في القارة الأفريقية دون أن أذكر المشكلة التي ما زالت حية ماثلة ، إلا وهي مشكلة جزيرة مايوت القمرية . وتؤكد حكومة بلدي من جديد تضامنها مع شعب جزر القمر ، وتدين وترفض كل الأشكال الجديدة للمشاورات التي قد تنظم في إقليم جزيرة مايوت القمرية ، وتكرر رغبتها في مواصلة الجهود الجارية من أجل عودة هذه الجزيرة إلى وطنها الأم في أقرب وقت ممكن .

أما موقف حكومة بلدي فيما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط فإنه واضح . ونحن نسي غابون مقتنعون بأن انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ هو الشرط الذي لا بد منه للتوصل إلى حل عادل ودائم . ونحن نعتقد أن الفلسطينيين ، شأنهم شأن أي شعب آخر في العالم ، ينبغي أن يكون لهم الحق في الممارسة الكاملة لحقوقهم المشروعة ، بما في ذلك الحق في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً . ونحن مقتنعون بأنه ينبغي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، أن تظلع بدور أساسي في الجهود التي تُبذل للتوصل إلى حل لهذه المشكلة والتي يجب أن تشترك فيها جميع الأطراف المعنية .

وتشكل الحالة في لبنان مصدر قلق لنا بسبب العلاقات الممتازة التي تربط بين بلدينا . ونحن نحث جميع الاطراف المعنية أن تضع حدا لصراع الاشقاء هذا وأن تكسر جهودها للمهمة الصعبة والنبيلة لإعادة بناء بلادها .

وفيما يتعلق بالنزاع القائم بين ايران والعراق ، أعربت غابون بصفة خاصة والمجتمع الدولي بصفة عامة مرات عديدة عن قلقها البالغ إزاء هذه المواجهة الدموية التي لا نهاية لها . وان الضرورة الحتمية لتقتضي التوصل الى وقف اطلاق النار والى أن يقبل الجانبان جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويطبقتها تطبيقا كاملا . وبغية التعجيل بفتح باب المفاوضات ، فإن غابون تشجع وتؤيد المبادرات الدولية ، وفي مقدمتها بطبيعة الحال الاجراء الذي اتخذه الامين العام بموجب قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي اعتمد بالاجماع في ٢٠ تموز/يوليه ، حيث قام بزيارة كل من بغداد وطهران من أجل إرساء أساس للمفاوضات .

وفي افغانستان ، ما فتئ التدخل الاجنبي يذكي نيران الحرب منذ ثمانية أعوام تقريبا ، والقتال لا تبدو له نهاية ، بل يزداد انتشارا . والمخرج الوحيد من ذلك هو السعي لايجاد حل سياسي يضمن انسحاب القوات الاجنبية ويكفل لشعب افغانستان حريية تقرير مصيره .

وفيما يتعلق بالحالة المؤلمة في كمبوتشيا ، تؤكد غابون من جديد إدانتها لاحتلال ذلك البلد من جانب قوات اجنبية ، وتأسف للتضحيات التي يتعرض لها السكان المدنيون الابرياء ، وتذكر بالحاجة الملحة الى ايجاد حل سلمي يقوم هنا أيضا على انسحاب القوات الاجنبية واجراء المصالحة الوطنية بين جميع ابناء ذلك البلد الصديق . ولايزال انقسام الشعب الكوري مستمرا في مأساة طويلة الامد استمرت طوال أربعين عاما ، وان غابون ، التي يسعدنا أن تضع دولتي كوريا بين أفضل اصدقائها ، مازالت تؤيد حلا تفاوضيا يرمي إلى اعادة التوحيد السلمي لجزأي ذلك البلد .

وتشكل أمريكا اللاتينية منطقة أخرى من مناطق العالم التي تزداد فيها حدة التوتر يوما بعد آخر . ويعتقد بلدي أن تطبيق المبادئ التي دعا اليها ميشاق

منظمتنا ، من التعايش السلمي ، وحسن الجوار ، وعدم استعمال القوة ، واحترام السلامة الاقليمية ، وعدم التدخل ، يمكن أن يسهم في وقف تردي المناخ السائد في تلك المنطقة . ومن ثم ، فإننا نجدد تأييدنا لمجموعة كونتادورا ونرحب باسهامات مجموعة ليما المكمل لها ، لأنها توفر الإطار المناسب لتجديد فرص التوصل إلى تفاهم أفضل بين جميع الشعوب المحبة للسلام .

إن مشاكل عصرنا لا تمكن معالجتها إلا بالاحترام الكامل للمثل العليا التي بُنيت عليها الأمم المتحدة ، فلا يمكن أن تكون منظمتنا قوية إلا من خلال قوتنا ، ولا رشيدة إلا من خلال رشادنا ، ولا فعالة إلا بالوسائل التي نستطيع أن نوفرها لها . لقد أنشأنا الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى عالم أفضل ، فعلياً إذن أن ندرك أن العالم في نهاية المطاف لن يكون سوى نتاج ما شاءت إرادتنا الجماعية أن تصنع منه . وهذا ينطبق بالطبع على كل من المشكلات الاقتصادية والمشكلات السياسية التي ساعرض عليكم موقف بلادي منها الآن .

من الضروري أن نسلّم بأن الاقتصاد العالمي ، كما نراه اليوم ، هو نتيجة طبيعية للسياسات التي دعونا إليها أو تابعتها أو طبقناها في الماضي ، لقد انتهت بنا هذه السياسات إلى دورة اتسمت بالتغيرات السلبية التي ظهرت جميعها خلال عام ١٩٨٦ . وقد تميزت هذه التغيرات بحدوث انهيار جديد في الانتاج وفي نظام التجارة الدولية ، فضلا عن زيادة الحمائية . ولا شك في أن وجود هذه العناصر السلبية كلها ، بالإضافة إلى اضطراب نظام النقد العالمي واختلالات التوازن في أسواق رأس المال ، كان له تأثير سلبي واضح على اقتصادات البلدان النامية .

إن بلداننا ، التي تعتمد اقتصاداتها في المقام الأول على تجارة السلع الأساسية ، قد تأثرت جميعها بصورة خطيرة في السنوات الأخيرة نتيجة لانخفاض المستثمرين في أسعار هذه المنتجات . وتواجه البلدان المنتجة للنفط بصفة خاصة ، بما فيها غابون ، أزمة اقتصادية خطيرة نتيجة لانخفاض سعر النفط وسعر الصرف للدولار فسي أن واحد . وفيما يتعلق بالدولار الأمريكي ، فقد انخفض متوسط سعره السنوي بنسبة ٣٠ في المائة في عام ١٩٨١ عن سعره في عام ١٩٨٠ - أي بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا من قيمته

الحقيقية .وبعبارة أخرى ، فإن نصيب افريقيا من الصادرات العالمية للسلع الاساسية قد انخفض بالنسبة لمعظم هذه السلع ، وخاصة في السبعينات وبداية الثمانينات .
وتعتقد غابون أن الآلية الخاصة بالبرنامج المتكامل للسلع الاساسية والمندوق المشترك المصاحب لها ينبغي أن ينالا الدعم الكامل من جانب جميع الشركاء التجاريين . ذلك أن تحقيق الاستقرار في اسواق السلع الاساسية يتطلب وضع التنظيم المناسب على الصعيد الدولي .

وينبغي ملاحظة أنه فيما يتعلق باتجاهات الحركة التجارية ، انخفضت صادرات البلدان النامية من ٢٢,٦ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٤,٦ في المائة في عام ١٩٨٦ ، وانخفضت وارداتها خلال نفس الفترة من ٢٨,٧ في المائة إلى ٢٥,٢ في المائة .
وثة سبب آخر يدعو إلى القلق ، هو تأثير تكاثر المنتجات البديلة الواردة من البلدان المتقدمة النمو على السوق العالمية للسلع الاساسية الواردة من البلدان النامية .

وعلى ضوء ما ذكرته مما يمثل عرضاً جزئياً بعيداً عن الشمول ، فإن بلدي يؤيد المقولة الاساسية التي خلص اليها الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في تقريره عن العام الماضي ، حيث يذكر أنه :
"في الوضع الراهن ، يعتبر تحسين البيئة المالية والتجارية العالمية هو الوسيلة الاساسية التي من شأنها أن تتيح للبلدان النامية فرصة البدء في تحقيق إمكاناتها الانمائية" .

ونحن نرى أن هذا التقييم واقعي ، لأن أي جهد تبذله بلادنا على الصعيد الوطني مآله الفشل إذا لم يدعمه تغيير حقيقي في الهياكل الاقتصادية العالمية .
وفي هذا السياق - سياق انخفاض التجارة الدولية ، وزيادة الاجراءات الحمائية بجميع أشكالها ، وتعويم العملات الاساسية ، وانخفاض المعونة العامة ، والتشدد في شروط القروض الخاصة - نلاحظ بعين الألم والعجز ما يطرأ على ديون افريقيا الخارجية من تصاعد يبعث على أشد القلق .

فالواقع أن مجموع ديون افريقيا وصل في نهاية عام ١٩٨٥ إلى ١٦٢ بليون دولار امريكي ، وتبتلع خدمة الدين من هذا المبلغ ما يربو على ١٩ بليون دولار في السنة الواحدة . وقد طرحت حلول مختلفة ، من بينها إعادة جدولة الديون . وأنا أعتزم هذه الفرصة لأشيد بممثل كندا إرادة يستحقها عن جدارة ولاوجه من خلال شخصه إلى بلده العظيم السخي تحية اجلال لما قام به من عمل كريم ونبل بالفائه ديون سبعة بلدان افريقية ، من بينها غابون ، يبلغ مجموع قيمتها ٢٥٠ مليون دولار .

وقد كانت الرغبة في إيجاد حل لهذه المشكلة الخطيرة هي التي جعلت بلدان افريقيا تقرر في منظمة الوحدة الافريقية عقد مؤتمر بشأن الدين الخارجي لافريقيا . وقد تعهدت بلداننا مرارا ، فيما اصدرته المنظمة الافريقية من قرارات واعلانات ، بالوفاء بديونها . وعلى ذلك ينبغي أن يشعر دائنو افريقيا أنهم بمنأى عن تلك المواجهة التي يخشونها فيما يبدو ، ولا موجب لأن ينظروا إلى هذا المؤتمر على أنه إطار لتحديد استراتيجيات تنحو إلى رفض الدفع .

وفضلا عن هذه المسألة المتعلقة بالمديونية الخارجية للبلدان النامية ، هناك مشكلة أخرى ترتبط بها ، ألا وهي ما تعانيه بلداننا من افتقار إلى السيولة الدولية ، وهو أمر يحد امكانيات التنمية لدينا ، بل ويعوقها . ومن ثم فإن فريق الخبراء المكون من خمسة أعضاء والتي شكلته في تموز/يوليه انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند الراحلة ، وكانت آنئذ تتولى رئاسة حركة عدم الانحياز ، اوصى في تقريره بتخصيم قدر أكبر من الموارد وبتنفيذ عملية لاصلاح النظامين اللذين والمالي الدوليين

وإذا كنا نريد تحقيق تنمية متكاملة ، فلن يسعنا أن نغفل الجانب الاجتماعي منها الذي يؤثر مباشرة على الانسان ، وهو - كما لا يفتأ يردد رئيس جمهورية غابون - "بداية كل عمل انمائي ونهايته" . وإننا نلاحظ باهتمام انه قد ادرجت على جدول أعمالنا مسائل تتعلق بمصير المعوقين والقضاء على جميع أشكال التمييز على أساس الجنس ، كما ادرجت بنود تتصل بالاجراءات المتخذة لكفالة الحماية للمرأة . وحكومتي تشدد على الاهمية الكبيرة التي يجدر إيلاؤها لهذه المشاكل .

وإزاء أوجه الاختلال الناجمة عن فترة من النمو الاقتصادي النسبي وما ترتب عليها من تغيرات اجتماعية ، أدركت حكومة غابون ضرورة اتخاذ تدابير مناسبة لتدارك ذلك الوضع ، تكفل في إطار سياستها للعمل الاجتماعي ، ضمن جملة أمور ، إعادة تأهيل المعوقين بدنيا وعقليا وإدماجهم في المجتمع . فضلا عن ذلك فإن المرأة - شأنها شأن الرجل - تتلقى التعليم والتدريب المهني ويتاح لها العمل والالتحاق بالحكومة التي تضم حاليا خمس سيدات . وفي رأينا أن سياستنا في مجال المساعدة الاجتماعية تدخل في إطار التضامن الوطني ، كما أن سياستنا فيما يتعلق بتحسين وضع المرأة تتفق تماما مع الأحكام ذات الصلة من قرارات منظماتنا في هذا الميدان .

هذا هو جوهر الرسالة التي يسرني أن أوجهها باسم بلدي إلى الجمعية العامة في هذه المناسبة الرسمية ، آملا أن تلقى الكلمات الواردة فيها لدى البلدان الاعضاء ما تستحقه من أمداء مواتية ، بوصفها إسهاما في بزوغ عهد جديد من السلم والعدل والوثام في العالم .

الامير محمد بلقية (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يسرني أن أهنيكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين وأنا ألاحظ وأقدر أن بلدكم كان من بين البلدان الكثيرة التي رحبت ببروني دار السلام لدى انضمامنا إلى عضوية المنظمة عام ١٩٨٤ . وانني على ثقة من أنكم ستتمكنون بحكمتكم وحنكتكم من توجيه هذه الدورة إلى خاتمة ناجحة .

ونتقدم أيضا بالتعاني إلى سلفكم وزير خارجية بنغلاديش على ما أداه من عمل ممتاز بصفته رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين . ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام لجهوده الدائبة ولصبره وتفانيه ، تلك الخصال التي تضرب المثل الحي لنا جميعا .

لقد انقضى إثنا عشر شهرا منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، ولم نشهد أي تحسن في الوضع السائد في العالم . وعلى الرغم من ذلك فقد وقعت بضعة أحداث في العام الماضي أعطتنا بارقة أمل في المستقبل - أمل في عالم أفضل ينعم بقدر أكبر من السلم .

وقد أعلنت الجمعية العامة عام ١٩٨٦ سنة دولية للسلم ، وانتهت تلك السنة دون أن تلوح أي بادرة على أن صراع الثمانينات بدأت تخف حدته . وعلى سبيل المثال ، فإن الحرب الدموية الضروس التي لا معنى لها بين إيران والعراق ما زالت مستمرة بضراوة . وهي مصدر قلق بالغ لجيرانهما ، كما أن تعميد الجانبين لهجماتهما على السفن في الخليج يمكن أن تترتب عليه عواقب سياسية وخيمة . ولا بد أن يكون قد اتضح الآن لكلا الطرفين أن ذلك النزاع لا يمكن حله إلا عن طريق التفاوض . ولذا ترحب بيروني دار السلام بقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . كما أننا نشاهد كلا الطرفين التعاون مع الأمين العام ومساعدته ، وذلك بالامتثال لنداء مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فوراً .

وعند مناقشة الحالة السياسية في الشرق الأوسط ، يتعين علينا أن ننظر في القضية الأعم الخامة بالنزاع العربي - الإسرائيلي ، الذي لا تزال المشكلة الرئيسية فيه هي قضية فلسطين . ويرى وفدي أن المؤتمر الدولي المقترح سيكون مفيداً في جمع كافة الأطراف المعنية حول طاولة المفاوضات . ولكن الموقف الذي تتخذه بعض الأطراف ، وخاصة إسرائيل ، يحول دون احراز أي تقدم صوب عقد هذا المؤتمر . وفي رأينا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، ومن ثم ينبغي أن تحضر المؤتمر للتفاوض باسمه .

وفي قارة افريقيا ، ما زالت سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا هي المشكلة الملحة . فقد تجاهل ذلك البلد ما أجرته الجمعية العامة من مناقشات واتخذته من قرارات تدين هذه السياسة الجائرة والشريرة . ووفدي على اقتناع بضرورة اتخاذ تدابير أكثر واقعية وفعالية في هذا الصدد ، إذ لا بد من ممارسة الضغوط على نظام بريتوريا كي يغير سياسته ، لأن القضاء على هذه السياسة واجب أخلاقي منوط بالمجتمع الدولي .

وقد استنكرت بيروني دار السلام أيضا استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا . ونحن نطالب جنوب افريقيا بأن تسحب قواتها من ناميبيا حتى يمكن إجراء انتخابات حرة لتقرير مصير الاقليم .

وفي أفغانستان ، لا يزال الشعب الافغاني محروما من حقوقه غير القابلة للتصرف . وما برحت القوات الاجنبية تحتل أرضه ، وتطرده من دياره ليعيش لاجئا في ايران وباكستان . واننا نحث على التنفيذ الفوري لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة وانسحاب القوات الاجنبية ، كما أننا نؤيد بالكامل جهود الامين العام لحل هذا الصراع .

وفي منطقتنا ، جنوب شرقي آسيا ، لا تزال مشكلة كمبوتشيا تواجهنا . وما فتئت قوات الاحتلال الفيتنامية موجودة في كمبوتشيا منذ تسع سنوات . وفي الوقت نفسه ، فإن أفراد المقاومة التابعون للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، بقيادة صاحب السمو الملكي الامير نورودوم سيهانوك ، يواصلون كفاحهم لتحرير أرضهم من الاحتلال الاجنبي . وقد عزز الدعم الهائل الذي يقدمه المجتمع الدولي اليهم من تصميمهم على مواصلة كفاحهم ، وقد أحرزوا بالفعل تقدما هاما ، لا في استعادة أراضيهم فحسب ، وانما أيضا في كسب قلوب الناس وعقولهم .

ولا يمكن تحقيق السلم في جنوب شرقي آسيا إلا اذا حلت مشكلة كمبوتشيا . وقد تقدمت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الاميان) بعدة مقترحات ، كان آخرها تنظيم "حفلة استقبال" . ونأمل أن يؤدي هذا العمل الى تشجيع عملية حوار يمكن أن تفتح السبيل أمام المفاوضات للتوصل الى حل لمشكلة كمبوتشيا . غير أن فييت نام آثرت أن ترفض ذلك الاقتراح . وينبغي أن تدرك فييت نام أن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل إلا بالوسائل السلمية . ونحن نحث فييت نام على سحب قواتها من كمبوتشيا والعمل على التوصل الى تسوية لإحلال السلم في اطار الاقتراح المؤلف من ثمان نقاط ، الذي تقدمت به الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية .

أنتقل الآن الى الحالة في شبه الجزيرة الكورية ، إن وفدي يرحب بالبيان

والمبادرات التي تقدمت بها مؤخرا جمهورية كوريا ، والتي تقترح فيها عقد اجتماع لوزيري خارجية جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . ونعتقد أن هذا الاجتماع يمكن أن يؤدي إلى تخفيف حدة التوتر وزيادة تعزيز احتمالات السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ونود أيضا أن نجدد تاييدنا لانضمام جمهورية كوريا إلى عضوية الأمم المتحدة ، إذا ما أرتأت ذلك ، وفقا لمبدأ عالمية الأمم المتحدة .

إنني لم أبرز إلا بعض المشاكل التي تواجهنا . وهناك مشاكل عديدة أخرى ، أهمها مسألة لا تزال تسيطر على المسرح السياسي الدولي ، وهي مسألة القضاء على الأسلحة النووية . وإن العالم ليفدو أفضل وأكثر أمنا وأصلح للحياة إذا تمكن أولئك الذين يمتلكون هذه الأسلحة البالفة الخطورة من الاتفاق على القضاء عليها . فالعالم فيه الآن ما يكفي من الأسلحة المدمرة بدون الأسلحة النووية . ولهذا ترحب بيروني دار السلام بالاتفاق من حيث المبدأ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي على إزالة الأسلحة النووية المتوسطة المدى .

إن دور الأمم المتحدة هو تعزيز السلم والأمن الدوليين . فلنتح للأمم المتحدة فرمة للنجاح في هذه المهمة ، ولنعرب جميعا للأمم المتحدة عن التزامنا السياسي بمواصلة تقديم الدعم المالي الذي تحتاجه للقيام بعملياتها ، وبإحترام القرارات التي تتخذها الجمعية العامة . وإنني على ثقة من أننا سوف ننجح إذا توفرت لديننا جميعا الإرادة والتصميم على إقامة عالم يسوده السلم ، لأن شمن الغشل أفدح مسن أن نتحملة جميعا .

السيد بيمانانجارا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد

الرئيس ، انكم تمثلون بلدا يقيم معه بلدي أفضل الاواصر ، وإن انتخابكم لرئاسة هذه الدورة يعد تكريما لاسهام الجمهورية الديمقراطية الالمانية في تعزيز السلم ، والتقدم الاجتماعي والتعاون الدولي . وهو أيضا اعتراف بخالصكم كرجل دولة تتعساون معه حكومتني بارتياح خاص ، لانكم في اطار انشطتكم العديدة في الأمم المتحدة قد قدمت الدليل على تفهمكم الكبير لمشكلات العالم الثالث ، ولا سيما المشكلات التي تههم افريقيا .

وأقدم الى سلفكم ، وزير خارجية جمهورية بنغلاديش الشعبية ، بالنيابة عمن وفدي ، الشكر الصادق على الطريقة الفعالة والمسؤولة التي اضطلع بها بالمهمة التي أنيطت به .

ولا تفوتني هذه الفرصة دون أن أهنئ الأمين العام للمنظمة على مبادراته الشجاعة والحكيمة التي اتخذها على الصعيد الادارية والسياسية والاقتصادية وخاصة تلك التي كانت لصالح افريقيا ، مواجهها بذلك ما صادف التعددية من تحديات . واننا نؤيده تماما ونتمنى له كل نجاح في جهوده من أجل السلم وفيما يبذله من وساطة ومن مفاعي حميدة .

لقد كانت آخر مرة أتيت لنا فيها فرصة الاعراب عن ترحيبنا باتخاذ تدبير حقيقي لنزع السلاح في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١ ، بمناسبة توقيع اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة . ومنذ ذلك الوقت ، ورغم التسليم بضرورة نزع سلاح عام وكامل ، ولا سيما نزع السلاح النووي ، إلا أن المفاوضات والمناقشات تركزت حول مفاهيم التحديد ، والتخفيض ، والرقابة ، والتحقق . وبذلك أصبح الهدف الذي طالبت به بلدان عدم الانحياز بإقامة عالم خال من الاسلحة النووية مطلباً يبدو خيالياً على نحو متزايد ، وبصورة لعلها كانت مرضية لأولئك الذين لا تزال استراتيجياتهم تعتمد على التوازن الهش ، أو الردع ، أو التعادل ، أو ما هو أسوأ ، وأعني بذلك التفوق .

وإن تصاعد سباق التسلح ، وظهور تكنولوجيات في خدمة نظريات ومفاهيم تبسّر نشر الاسلحة النووية وامتلاكها واستعمالها ، وتعزيز استراتيجيات نووية تقام قواعدها في الفضاء ، واستمرار التجارب ، كل هذه أمور لا تزال تؤثر تأثيراً خطيراً على الامن الدولي ، حتى وإن كانت تعزز مؤقتاً من الشعور بالامن لدى بعض الدول . ورغم ذلك كله ، فإن المشكلة ليست مستعصية على الحل .

وقد اقترحت بلدان عدم الانحياز في مناسبات عديدة اتخاذ تدابير إضافية كإبحة ، مثل إبرام معاهدة دولية بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو مناطق سلم ، بينما تعكف الدولتان العظميان والخلفان السياسيان العسكريان على مضاعفة الجهود في جنيف وفي فيينا وفي أماكن أخرى . وأذكر هنا ، على سبيل المثال لا الحصر ، المعاهدات الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وبالحد من الأسلحة النووية وبالتفجيرات النووية للأغراض السلمية ، والمقترحات الأخيرة بشأن خفض القوات التقليدية في أوروبا ، وتجميد النفقات العسكرية وخفضها ، ونزع السلاح التقليدي والنووي في أوروبا الوسطى . يتضح إذن أن هناك توافقا في الآراء لابد من تنظيمه وتنسيقه كيما يصبح ديمقراطيا وفعالا . وفي سبيل بلوغ هذه الغاية ، لدينا مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح والإدارات المعنية في الأمانة العامة . وعما قريب ستعقد الدورة الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح ، التي يشتمل جدول أعمالها على تقييم حقائق واتجاهات جديدة ، واستعراض دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح . هذه المؤشرات القليلة تقنعنا بأن الأمم المتحدة يجب أن تكون على علم تام بواقع الحال في مفاوضات نزع السلاح والتقدم المحرز فيها .

وعلى كل ، لا يفوتنا أن نشيد الإشادة الواجبة بالإعلان الصادر في ١٨ أيلول/سبتمبر الماضي عن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، والمتعلق بقبولهما من حيث المبدأ إبرام معاهدة بشأن إزالة القذائف النووية المتوسطة والقصيرة المدى . وقد كان الطريق شاقا وطويلا منذ عام ١٩٧٢ ، وهو تاريخ المحادثات الأولى للحد من الأسلحة الاستراتيجية ، حتى عام ١٩٨٧ . فقد تطلب الأمر التحلي بروح الإبداع والتوفيق والرغبة في الحوار للوصول إلى هذه النتيجة التي لن نحاول تحليلها ، لأن ما يهمنا في الحقيقة هو الروح التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار الواعد . كما نؤيد الإعلان المشترك الصادر عن الدول الست التي أكدت - من بين جملة أمور - في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧ - استباقا لهذا الحدث - أنه ثبت بالدليل القاطع أنه

عندما تتوفر العزيمة السياسية يمكن التوصل إلى اتفاقات رئيسية بشأن تدابير نزع السلاح النووي .

ولكن مثل هذه العزيمة السياسية لم تتبلور للأمد الشديد في الشهر الماضي حينما اختتمنا مناقشتنا حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية . لقد كانت هناك نقاط اتفاق كثيرة ، ولكن التصور المعقدي للواقع لم يلبث أن أدركنا وأوقفنا عند مفترق الطرق .

وإذا كان العالم حقا في حاجة إلى نزع السلاح بقدر ما هو في حاجة إلى التنمية ، وإذا كان هذان الشقان للمعادلة هما شرطا إقامة نظام أمن دولي شامل وجماعي ، وإذا ما سلمنا بالتأثيرات السلبية لمستوى النفقات العسكرية ونطاقها على الحالة الاقتصادية العالمية ، فأي ضير في اقتراح إنشاء صندوق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يمول من الموارد المحررة نتيجة لتدابير نزع السلاح أو الحد من الأسلحة ؟ قد يقول لنا البعض إن الوقت لم يحن بعد ، رغم أننا نناقش هذه المسألة بين حين وآخر منذ أكثر من ربع قرن من الزمان . وقد يقال لنا أيضا أن اعتبار الأمن له الأسبقية على كل الاعتبارات الأخرى . إذا كان الأمر كذلك ، فردنا هو أن أمننا يمر عبر التنمية ، وكما نقتنع بذلك يكفي أن ننظر إلى نوع التنمية الذي ورشناه .

ورغم العبارات المعتادة المستخدمة ، فشمة اتفاق فيما بين السلطات الدولية والخبراء الدوليين ، سواء كانوا ينتمون إلى صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، على أن اقتصاد العالم الثالث ، باستثناء بعض جيوب الرخاء النسبي ، قد أصبح على حافة الإفلاس . بل إن الإحصاءات والأرقام المتعلقة بهذا الشأن بلغت من القسوة درجة لا يمكن تصديقها .

فأولا ، بالنسبة إلى ٧٠ في المائة من البلدان ذات الدخل المنخفضة ، تمثل السلع الأساسية ٥٠ في المائة من إجمالي حميلة الصادرات .
وثانيا ، بالنسبة إلى نصف عدد تلك البلدان ، فإن هذه السلع بعينها هي مصدر ما بين ٩٠ و ١٠٠ في المائة من حميلة الصادرات ، التي يخص ٨٠ في المائة منها لاستيراد مواد الغذاء والوقود .

وشالشا ، يقدر متوسط العجز في قطاع السلع الاساسية ، في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ ، بالنسبة لكل البلدان النامية بما يساوي ١٤,٩ بليون دولار أمريكي سنويا ، تتحمل نصفه البلدان ذات الدخل المنخفضة .

ورابعا ، لم تعلق تلك البلدان سوى ٢٠ في المائة تقريبا من المساعدة المالية التمويلية ، سواء كان ذلك في إطار نموذج "استابكس" أو نموذج "كومبكي" للاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، أو في إطار آلية التمويل التمويضي لمندوق النقد الدولي .

وخامسا ، في سنة ١٩٨٦ ارتفعت أسعار السلع الصناعية بنسبة ١٧ في المائة ، وانخفضت حصة صادرات السلع الاساسية بنسبة ٢٦ في المائة في المتوسط ، وارتفعت الخسائر التي تحملتها البلدان النامية بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري إلى ١٠٠ بليون دولار أمريكي .

وسادسا ، في عام ١٩٨٦ ، خصمت نسبة ٢٧ في المائة في المتوسط من حصة الصادرات لتسديد الديون ، وهو ما يعادل زيادة قدرها ٥٠ في المائة فوق حد ال ٢٥ في المائة الذي يعتبر مقبولا .

وأخيرا ، انخفضت القروض من المصارف التجارية بمقدار الثلثين منذ ١٩٨٠ . ولا تمثل الائتمانات التجارية سوى سدس المستوى الذي كانت عليه في ١٩٨١ . كما هبط مستوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة بنسبة تناهز ٥٠ في المائة ، وانخفضت المساعدة الرسمية الإنمائية إلى نصف المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٨٢ .

ولا حاجة بي إلى مزيد من الاستطراد في هذا الصدد ، ولنقل بكل بساطة إننا قد بلغنا حافة الهاوية ، بينما بلغت المؤسسات الدولية مرحلة اللهاك ، وأصبحت المصارف الخاصة - التي كنا نعول عليها كثيرا لإنعاش الاستثمار والاقتصاد الحر - أصبحت أكثر من عازفة عن منحنا قروضا جديدة . وبذلك أصبحنا نتحمل الآن العبء الاجتماعي الباهظ لما يسمى بسياسات تصحيح المسار الاقتصادي . إن مشاكل السلع الاساسية والتجارة والتنمية والمديونية ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا . ولكن رد الفعل الذي ورثه البعض

من القرن التاسع عشر هو أن يقولوا إن أوليفر تويست مازال يطلب المزيد . على أننا إذا كنا نريد في مطلع القرن الحادي والعشرين أن نعطي مغزى حقيقيا لمفهوم التكافل والامن الاقتصادي الدولي ، فعلينا أن نواجه مواجهة حقيقية ذلك التحدي المتاصل في الصلة بين نزع السلاح والتنمية . ولنفكر بشكل إيجابي في إنشاء صندوق مشترك للسلم الأساسية ، ولنسلم بضرورة إنشاء آلية إضافية للتمويل التعويضي مع تحسين الآليات القائمة . ولنعمل على أن نعكس الاتجاهات السلبية المتمثلة في نقل الموارد إلى خارج البلدان النامية ؛ ولنعترف - فوق كل شيء - بأهمية إقامة حوار حقيقي بشأن مشكلة المديونية .

إن اقتراح إنشاء صندوق للمساعدة على استقرار اسعار السلع الاساسية ، وصندوق نقدي وصندوق انمائي بين بلدان العالم الثالث ، وهو اقتراح أكده رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية أثناء الاحتفال بالذكرى الاربعين لمنظمتنا ، يمثل كما يبدو واحدا من أفضل الاقتراحات المقدمة في ضوء هذه الاعتبارات .

محيح أننا وضعنا هذا الحوار في إطار عام باتخاذنا للقرار ٢٠٢/٤١ وبتوافق الآراء الذي انضمنا اليه خلال الاونكتاد السابع . ولكن يجب أن يكتسي هذا الحوار طابعا سياسيا ، لأنه إذا ما تجاوزنا الاعتبارات التقنية والمالية والمصرفية فإن مستقبل وأمن جميع شعوبنا خلال عدة عقود هو الآن في كفة الميزان . ويجب أيضا أن يكون هذا الحوار مفتوحا وأن لا يجري وراء ستار من الافكار المسبقة أو المتحجرة . وبعبارة أخرى يجب علينا ، انطلاقا من فكرة المسؤولية المشتركة ، أن نكفل ألا تتخطى الأحداث هذا الحوار في أي وقت من الاوقات . وبهذه الروح أود أن أكرر بإيجاز موقف جمهورية مدغشقر الديمقراطية إزاء مسألة الديون .

إن مسؤوليتنا المشتركة إزاء تصاعد أزمة الديون تفرض علينا التزاما باتخاذ إجراء متضافر مباشر بين المدينين ، متجمعين في نادي للمدينين ، إذا جاز القول ، من ناحية ، والدائنين من الناحية الأخرى . وإذا أريد أن يكتب لإعادة جدولة الديون البقاء لا بد من تعديل قواعد نادي باريس ونادي لندن ، وتأجيل دفع الفوائد المستحقة لمدة ١٠ سنوات ، على هدي ممارسات المؤسسة الإنمائية الدولية ، وتحديد نسبة مئوية من إيرادات الصادرات لتكريسها لخدمة الديون على أساس أرقام تحدد على مدى عدة سنوات .

وفي هذا الصدد اقترحنا البدائل التالية : طلب أو تقرير تجميد إعادة دفع الديون لفترة السنوات العشر القادمة أو تحديد الدفعات بنسبة لا تتجاوز ١٠ في المائة من قيمة عائدات التصدير لكل بلد . والهدف الرئيسي هو تأجيل دفع معظم الديون الى عام ٢٠٠٠ .

ويجب أن تضم هذه الاستراتيجية عناصر تسمح لنا بانعاش اقتصاداتنا الوطنية وتعزيزها . ويتطلب هذا الهدف إعادة النظر في مفهوم برامج التكيف ، التي يجب أن تعتمد على النمو ولا يجب أن يكون وجودها لمجرد سداد الديون . ومن المناسب في هذا الصدد أن نقوم بتوزيع عبء التكيف بطريقة أكثر انصافاً ، وأن نمضي إلى تيسير قواعد وضع شروط الاقتراض التي تشترطها المؤسسات النقدية والتمويلية الدولية والتعجيل بوضع الإجراءات اللازمة لطلب قروض التكيف الهيكلي . ويجب أن تكون هذه التدابير مقترنة بإصلاح هيكلي للنظام التمويلي الدولي .

ويسرنا أن بعض عناصر موقفنا قد أدرجت بالفعل في بعض الوثائق المرجعية . وليس في نيتنا أن نجعل من هذه العناصر شروطاً مسبقة ، لأنه يتعين علينا في نهاية المطاف أن نشترك في لعبه التضامن مع البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء إذا كنا نريد أن نتجنب عرقلة الحوار ، وهذا يضر بمصالحنا جميعاً .

لقد عالجت تواتر بطريقة عامة إلى حد ما بعض المشاكل المتأصلة في نزاع السلاح والتنمية والديون ، إيماناً مني بأننا يجب أن نجد لهذه المشاكل الحلول التي تمهيم في تعزيز الأمن الدولي . ومع ذلك ، ستذهب جهودنا هباء إذا لم نستعن بخيالنا ولم نضم جهودنا لازالة أو تخفيف حدة التوترات والصراعات الإقليمية التي تعصف بالعالم الثالث ، بما في ذلك أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط وأفريقيا الوسطى وجنوب شرقي آسيا .

إن الآمال التي ولدتها الانتفاضة الشاملة في جنوب أفريقيا في العام الماضي قد احتبطت بسبب الاستمرار في فرض حالة الطوارئ في كل الإقليم . ولا يزال نظام بريتوريا ، على الرغم من إدانته بالإجماع من جانب المجتمع الدولي ، يواصل تحديده بعناد عن طريق تعزيز قبضة نظام الفصل العنصري . وبحجة إحكام السيطرة على الفصل العنصري بالإشراف عليه ، فإنه يواصل تجاهل متطلبات السكان السود . ويعزز هذا النظام احتلاله غير الشرعي لناميبيا ويضاعف أعماله العدوانية الإجرامية ضد دول خط المواجهة .

الى متى سنقبل سياسة العبودية والهيمنة الجائرة هذه ؟ الى متى سنقبل هذه السياسة التي تحط من كرامة الإنسان وتربطها بلون جلده ؟ هل سنكتفي بمجرد كلمات الإدانة في وجه إذلال الإنسان ، وهو ظل الله على الأرض ؟

هذه هي الاعتبارات التي تجعل وفد مدغشقر يهنئ بلدان الشمال ويؤيدها بقوة إذ قررت فرض جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا ، ويشجع كل من لا يزال مترددا على أن يحذو حذوها . إننا لا نملك القوة الكافية لاتخاذ إجراء ما في هذا الخصوص ، ولا حتى الموارد اللازمة لمساعدة دول خط المواجهة ، ولكننا نمتلك صوت الحق والحكمة وسوف نستمر في رفعه مادام نظام جنوب افريقيا قائما .

وفي فلسطين ، ما هي الجريمة التي ارتكبها الشعب الفلسطيني حتى يطارد كما يطارد المرء الغزال في الغابة ؟ هل جريمته انه طالب بحقوقه المشروعة أو باستعادة اراضيه ووطنه ؟ ما هو السبب في الإصرار على رفض السلم والامن والاستقرار في الشرق الأوسط ؟ ما هو السبب في إصرار جميع أطراف الصراع في الشرق الأوسط على إبقاء الوضع المتفجر في المنطقة بكل المخاطر المتأصلة فيه ؟ هل يمكن للمرء أن يضحى بحياة شعب بأكمله من أجل حماية المصالح المتضاربة لجميع الأطراف ؟ هل يجوز للمرء أن يحكم على شعب بالبقاء متشردا ، وكأنه شبح ، طوال حياته ؟

إننا لن نفتخر عن مناقشة المجتمع الدولي بالاعتراف بحق هذا الشعب في تقرير المصير وبإنشاء وطن له يختاره بحرية في إطار تسوية سلمية شاملة لازمة الشرق الأوسط . ويمكن التوصل الى تسوية من هذا النوع عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية مباشرة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

ولا يمكننا أن نبقي صامتين في وجه مشكلة لا تقل خطورة ، وهي المشكلة التي يعيشها الشعب اللبناني . فلا يزال التراب اللبناني يخضع لاحتلال القوات الأجنبية . ويبدو أن الصراع الذي طال ١٢ سنة لم يؤد إلا الى شحذ إرادة أعداء لبنان على

تمزيق هذا البلد وتقسيمه واخضاعه لمناطق نفوذ متضاربة . ولذلك ، وحيث أن الشعب اللبناني الجريح والممزق والواقع ضحية للمراعات في الشرق الأوسط يرفض أن يموت ومهم على الدفاع عن حياته وعما يدعو للتمسك بالحياة ، فإننا نطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية بمقتضى قرارات الامم المتحدة ، كيما يتمكن الشعب اللبناني من استعادة سلطته الكاملة على إقليمه الوطني بأكمله .

وفيما يتعلق بافغانستان ، هل يمكننا أن نبقي مكتوفي الأيدي إزاء الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية ؟ إن الشعب الأفغاني قد عانى سنوات طويلة . ويكتفي البعض بمجرد إدانة وجود القوات الأجنبية في ذلك البلد . بل وسنذهب إلى أبعد من ذلك ونقول إن البعض يشجع بل ويؤيد المعارضين للنظام . ولكن ما هو الهدف من ذلك ؟ هل هو تجنب أن تسود أيديولوجية على أيديولوجية أخرى ؟ هل يمكن أن نتلاعب بهوية شعب وبشخصيته ؟ ولهذا السبب ، وبعد تحليل متعمق ، نؤيد سياسة المصالحة الوطنية في أفغانستان وندين أي محاولة ترمي إلى عرقلة هذه المصالحة .

ونفس الشيء ينسحب على إعادة توحيد كوريا . نحن نؤيد ذلك سياسيا ودبلوماسيا بكل قوانا . من الممكن أن تحدث مواجهة بين الأيديولوجيات ولكن بوسع البشر أيضا أن ينخرطوا في حوار وأن يتوصلوا إلى تفاهم .

وبالنسبة للصحراء الغربية ، نكرر التعبير عن تأييدنا للقرار ١٠٤ (د - ١٩) الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية ، ونأخذ علما بقرار الأمين العام بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق في الصحراء . بيد أن هذه البعثة قد تكون جهدا لا جدوى من ورائه إذا لم يسبقها التزام سياسي بإنشاء إدارة مؤقتة للأمم المتحدة في الإقليم .

وفيما يتمثل بالصراع القائم بين تشاد وليبيا ، إننا نلتزم باحترام بقرار رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر القمة الأخير لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وأعني تأكيد ولاية اللجنة المخممة لتنظيم المفاوضات بين الطرفين المتحاربين لإيجاد تسوية عادلة ودائمة للمشكلة ، وللسعي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية لنزاعهما على الحدود .

ونرى بصيم أمل في أمريكا الوسطى ، بفضل الجهود الحميدة التي تبذلها بلدان المنطقة لتخفيف التوتر وإعادة إرساء الاستقرار في هذا الجزء من العالم . وبالتالي نؤيد تأييدا قاطعا اتفاق غواتيمالا المبرم في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ .

وبالنسبة للحرب الدائرة بين إيران والعراق ، لا يسعنا إلا أن نعبر عن أسفنا مرة أخرى لأن قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الذي يطالب بوقف إطلاق النار ، لم ينفذ حتى الآن . وبالطبع يمكن أن نعتقد أن التنفيذ الفعال لوقف إطلاق النار قد يمس بعض

المصالح التي قد يراها الذين يوردون الاسلحة ضرورية بالنسبة لصناعاتهم ، وكذلك يمكن أن نتساءل عما إذا كانت المفاوضات بين هذين البلدين الشقيقتين - اللذين أصبحا الآن عدوين - يمكن أن تنعقد ما دام الطرفان متعننتين في موقفيهما .

إن هذه الحرب جنون دام طويلا ، ولا يمكن إلا أن يشكل خطرا مستمرا على بلدان المنطقة ، وقد يتخذ أبعادا دولية . فضلا عن ذلك ، فإن تركيز القوات البحرية في المنطقة يعد خطرا حقيقيا بالنسبة للعالم أجمع ، ومن المؤسف حقا أن أمن الملاحة الدولية في المنطقة قد تقلص بل تلاشى تماما من جراء هذا الصراع .

إن مدغشقر ، عن طريق رئيسها ، لم تكف عن المطالبة بإعلان المحيط الهندي منطقة سلم وخالية من الاسلحة ولانوية . ولكن هل يمكننا اليوم أن نأمل في أن تتحقق هذه الأمنية ؟ ولذا فإننا نناشد جميع الأطراف في الحرب الدائرة بين إيران والعراق أن تتحلى بضبط النفس وأن تتجنب زيادة اشتعال هذه الحالة الخطيرة والحرجة السائدة في الخليج . وبمودة خاصة نناشد إيران والعراق أن يقبلا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، بشأن وقف اطلاق النار .

إن مدغشقر لا ترغب مطلقا في أن تظل على هامش الساحة الدولية ، وبالتالي فهي تطالب بالوقف الفوري لاطلاق النار وفي الوقت نفسه بوقف كل توريدات السلاح للمتحاربين ، وتشكيل لجنة لتحديد المسؤولية عن اندلاع الحرب . وأخيرا ، نؤيد انشاء قوة دولية لكفالة الامن وحرية الملاحة في الخليج .

ولا يمكننا أن ننهي هذا التحليل للصراعات الإقليمية دون أن نبرز في هذه الجمعية أن هذه الصراعات الإقليمية كان يمكن حسمها لولا استمرار سياسة التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان العالم الثالث .

لقد حضرنا هنا معيا وراء إقرار السلم والعدالة والتقدم الاجتماعي والتعاون وهي مثل وأهداف سنحققها إذا تحلينا بروح المسؤولية وبجد أدنى من السماح . إن قراءة الميثاق تجعلنا دائما نشعر بوجود الحرم على المصلحة المشتركة . ولكن حتى إذا كان يجب أن يظل السلم شغلنا الشاغل ، فإن كثيرا من الاولويات والحقائق قد تبدلت أثناء هذه الاعوام الاربعة . ودور منظمنا هو أن تسمح بالقيام بالتهيئات

اللازمة ، مع احترام أهدافنا ومبادئنا . وعندما يرد أحيانا في المبادرات الافكار المكرمة في الميثاق ، لا يكون القصد منها أن تتكرر لتلك الافكار أو تتحايل عليها بل أن توضح أبعادها ، آخذة في الاعتبار تطور العلاقات الدولية على الامعدة الايديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وبالتالي فإن تأييدنا لإقامة نظام شامل للسلام والامن الدوليين ينطلق من اعتبارين : أن نعطي منظمتنا فرمة أخرى لكي تؤدي دورها المشروع ، بعد اخفاق التزامنا بنظام الامن الجماعي ، وأن نعتزف بأن الوقت قد حان لتجديد النقاش والارتقاء بمستواه على أساس من التسامح والاحترام المتبادل والحوار والتكافل .

ليس جريمة أبدا أن نعلن التزامنا بالسلام وأن نندش نظام الامن الذي يخدم كل الافراد والشعوب والأمم . وفي نهاية مساعينا وجهودنا ، نأمل ألا يكون السلم والعدالة والتقدم الاجتماعي والتعاون مجرد عبارات جوفاء . فلتتقدم منظمتنا صفوف العاملين من أجل ذلك ! لعل شعوب العالم أجمع تستفيد من هذا المعنى .

السيد تسيرنغ (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتقدم إلى جميع الممثلين بأحر التحيات وأطيب التمنيات من مليكي الموقر ، صاحب الجلالة جيغمي سينغي فانغشوك ، من أجل نجاح الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة .

وأود أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني ، سيدي ، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . إننا سعداء الحظ فعلا أن يقود مداولاتنا رجل دولة له مثل خبرتكم الواسعة ومقدرتكم العظيمة . وأود أيضا أن أهني السفير جوزيف ريد على تعيينه بمنصف وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة .

إن السيد همايون رشيد جودري وزير خارجية بنغلاديش يستحق أبلغ شائنا على الطريقة البارعة التي أدار بها أعمال دورتنا السابقة ، وعلى الإسهام القيم الذي قدمه إلى أعمال الجمعية . وأقدم التحية الواجبة أيضا إلى أميننا العام على التفاني الذي يتولى به مسؤولياته الشاقة .

ذكر الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة التعليق التالي بشأن

الحالة الدولية الراهنة :

"بدأت البلدان ذات الاتجاهات السيامية والنظم الاقتصادية المتباينة

تعالج مشاكل عالم مترابط معتمدة في ذلك نهجا عمليا جديدا ، ادراكا منها

لما ينطوي عليه الجمود من أخطار . وهذا قد يوفر أماما مباشرا بالأمل لتعاون

موسّع ومتعدد الاطراف ولزيادة فعالية الأمم المتحدة . ويبدو كما لو أن شرع

المركب الصغير الذي تجمعت فيه شعوب الأرض ، في خضم بحر مخوف بالأخطار ، قد

هبت عليه من جديد رياح خفيفة ولكن مؤاتية" . (A/42/1 ، ص ٢)

وأعظم شاهد على أن الرياح المؤاتية التي تكلم عنها الأمين العام هبت هذا

العام هو توقيع الاتفاق المبدئي بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

والولايات المتحدة الأمريكية على إزالة القوات النووية المتوسطة . ولا يكمن مغزى ذلك

الاتفاق في عدد أو مستوى الأسلحة التي ستزال . فقد شرح وزير الخارجية شيفاردننادزي

مغزاه الحقيقي في الكلمات البليغة التالية :

"لأول مرة في التاريخ ، تقترب فكرة نزع السلاح النووي من أولى خطوات

تنفيذها . وهي ليست بالفكرة الجديدة ، ولكن الجديد فيها هو أن تنفيذها

أصبح ممكنا . وبالأمر فقط ، كان كل ما يمكن أن نراه أمامنا طريقا مسدودا .

واليوم ، نستطيع أن نرى أبعد من ذلك بكثير .

إن الرؤوس الحربية التي يبلغ عددها الالفين ليست إلا جزءا صغيرا من

الترسانات النووية ، ولكن هذا الجزء كبير لدرجة أن اختفائه يعطي العالم

رؤية جديدة . إن الاتفاق بشأن هذه الأسلحة ليس إلا قسما صغيرا مما حدث ، فقد

حدث شيء أكبر أهمية : في النهاية قال الاتحاد السوفياتي والولايات

المتحدة معا الكلمة الاولى في قاموس مفردات الخلاص من السلاح النووي . وعندما تتحول هذه الكلمة إلى فعل ، سيكتسب العالم أيضا معلومات جديدة . فسيمبح العالم مقتنعا بأن الاسلحة النووية والامن ليسا مترادفين وبأن الامن يزداد رموحا عندما تختفي تلك الاسلحة" . (A/42/PV.9 ، ص ٢)

ويتشاطر وفد بوتان تماما تلك المشاعر النبيلة التي تبعث من جديد آمال إنسانية . ونحن على اقتناع بأن الدولتين العظميين الرئيسيتين ، وقد تحلّتا بالعزيمة وبُعد الرؤية ، شرعتا في مسعى له أبعاده البطولية ، مسعى يرمي إلى كفالة بقاء الجنس البشري .

ونحن نتمنى لوزير الخارجية شولتز ووزير الخارجية شغاردنادزي كل النجاح في محادثاتها التي ستجرى في موسكو في أواخر هذا الشهر ، ونأمل في أن يصبح اجتماع القمة الذي سيعقد بين الرئيس ريفان والامين العام غورباتشوف في أواخر هذا الخريف نقطة تحول حقيقية في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب ، وأن يبشر ببداية عملية القضاء على جميع الاسلحة النووية الاستراتيجية وبالمزيد من تدابير نزع السلاح . وعندئذ سيمبح العالم آمنا إلى أبعد الحدود للعيش فيه وسيكون الزعيمان - بإسهامهما في عملية نزع السلاح - قد هينا لانفسهما مكانة مشرفة في تاريخ البشرية .

ومن المأمول أن تُلقى الحكمة التي أشرقت على الدولتين العظميين الرئيسيتين أيضا بأشعتها الخيرة على الدول النووية الأخرى في العالم وأن تمارس تلك الدول ضبط النفس والسيطرة في اجراء التجارب على أسلحة نووية جديدة وتطويرها ، وفي عدم زيادة ترساناتها القائمة . ومن المأمول أيضا أن تكف البلدان الأخرى التي لها القدرة على انتاج الاسلحة النووية ، وبخاصة بعض البلدان النامية ، عن السير في طريق الكارثة الاقتصادية والاستراتيجية . إن تحويل كميات ضخمة من الموارد النادرة لأغراض غير منتجة ، على حساب الرفاه الاقتصادي للدول ، لا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف . إن أكبر المخاوف التي تداهم جميع شعوب العالم اليوم هو خطر المحرقة النووية . ويجب علينا أن نسعى جميعا للتخلص من هذا الشبح .

إن غالبية الدول على هذا الكوكب دول صغيرة . وبينما قد تتباين مواقعها وظروفها تباينا كبيرا ، فإنها بطبيعتها ضعيفة ومعرضة للخطر . ففي الداخل ، يسبب

انتقالها إلى الحداثة اختلالات مقلقة كثيرة . وفي الخارج ، تواجه تلك الدول ظروفًا اقتصادية وسياسية واستراتيجية قاتمة ، تزداد صعوبة نتيجة لتلاشي روح التعاون المتعدد الأطراف . ونظرا لمواردها المحدودة ، فهي معاقة بشكل حاد عن تحقيق أهدافها الانمائية . ورغم تلك العوائق ، من دواعي الاغتياب أن نلاحظ أن عددا متزايدا من الدول الصغيرة يؤدي دورا ملحوظا في العلاقات الدولية . لقد التزمنا جميعا في العالم الثالث بإقامة نظام عالمي جديد وعادل تستطيع جميع الدول ، صغيرها وكبيرها ، أن تعزز فيه رفاهها وأمنها ، وتسهم في تحقيق السلام الدولي والتقدم .

إننا نوافق على الرأي القائل بأن التماسك الداخلي ، والاعتماد على النفس في المجال الاقتصادي ، والسياسة الخارجية المتزنة والحذرة القائمة على اعتبارات جغرافية سياسية ، والهوية الوطنية المتميزة التي تركز على ثقافة الأمة وقيمها التقليدية ، تُعدُّ عناصر هامة لكفالة رفاه الدول الصغيرة وأمنها . إن الافتراض بأن الخطر الأساسي الذي يتعرض له أمن دولة ما يرد من بلدان أخرى ، لم يؤد فقط إلى القيام بسباق تسلح على نطاق العالم جاءت عواقبه وخيمة ، وإنما صرف الاهتمام عن الأسباب الحقيقية لإنعدام استقرار وأمن أية دولة ، وأقصد ، العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية الداخلية . والواقع أن سباق التسلح ، بتخريبه اقتصاديات البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو أيضا ، قد أدى إلى تدهور المناخ السياسي الاستراتيجي الدولي . وبينما تولي بوتان أولوية قصوى لنزع السلاح النووي ، نود أيضا أن نناشد بوقف سباق التسلح التقليدي الذي يلتهم الجزء الأكبر من الإنفاق العسكري العالمي ويغذي جميع النزاعات الإقليمية .

السيد جميل (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،

إنه لمن دواعي سروري حقا وسرور أعضاء وفد بلادي أن نقدم لكم تهانينا الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين . إن انتخابكم لشغل هذا المنصب الرفيع يُعدُّ تحية لمناقبكم الشخصية وسجلكم المميز في تاريخكم المهني واعترافا بخبرتكم . كما يعدُّ تحية واجبة لبلدكم الذي ترتبط معها ملديف بعلاقات وثيقة . وإنني على ثقة تامة من أن هذه الجمعية ستتمكن تحت قيادتك الحكيمة والقديرة من إحراز تقدم إيجابي ملحوظ والتوصل إلى نتائج ناجحة .

وينضم وفد بلادي الى المتكلمين السابقين الذين اعربوا عن تقديرهم لسلفكم السيد همايون رشيد جودري للطريقة المشالية القديرة التي اضطلع بها بواجباته كرئيس للدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . ونظرا لان بلدي عضو في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ، فقد شعرنا بالفخر والشرف ونحن نشارك معه في النجاحات التي تحققت في مداولاتنا في العام الماضي .

إننا نجتمع في وقت تحدث فيه في العالم تغييرات هامة وتشكل اتجاهات تاريخية . وبعض هذه التغييرات تستحق الترحيب لانها تهيئ فرما لم يسبق لها مثيل لتوطيد دعائم السلم والعدل والامن ، بينما تطرح بعض التغييرات الاخرى مشاكل وتحديات جديدة تواجه المجتمع الدولي . ولئن كنا نشير الى المقررات الهامة وحسنة التوقيت التي اتخذتها هذه الجمعية لتنشيط اساليب العمل في الامم المتحدة وتعزيز دورها وقدرتها على التصدي للتحديات الضخمة التي تواجه المجتمع الدولي ، فإنه يسعدنا أن نلاحظ أن التطورات الهامة التي حدثت في مجالات عديدة من مجالات العلاقات الدولية أدت الى تجديد الثقة في الدور الحيوي الذي لا غنى عنه ، الذي تظلع به الامم المتحدة والى الاعتراف بالقيم التي تنادي بها هذه الهيئة . إننا نلاحظ مع الارتياح التحسن الملحوظ في المناخ الدولي وخاصة في العلاقات بين الشرق والغرب .

وأسوة بما فعله عدد من المتكلمين السابقين ، نرحب ترحيبا حارا بالاتفاق من حيث المبدأ الذي أمكن التوصل اليه في الشهر الماضي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن القضاء التام على القوات النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى . ونأمل أن يؤدي هذا الاتفاق الى مزيد من الاتفاقات بشأن القضايا الاكبر التي تحظى باهتمام عالمي ، مثل الاسلحة الاستراتيجية والفضائية . ونأمل كذلك أن يؤدي هذا الاتفاق الهام الى تعزيز المناخ الجديد الذي تدور فيه مفاوضات نزع السلاح المتمسدة الاطراف التي تستهدف تحديد السلاح تحديدا حقيقيا ونزع السلاح الكامل . وفي هذا الصدد ، نرجو أن يحرز مؤتمر نزع السلاح في جنيف تقدما سريعا في مداولاته بشأن عقد اتفاقية خاصة بالاسلحة الكيميائية ، وأن يستمر في تناول المسائل الحيوية المدرجة على جدول أعماله ، مثل الحظر الشامل للتجارب ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

نود أيضا أن نعترف بالصلة بين نزع السلاح والتنمية كما أبرزها المؤتمر المعني بنزع السلاح والتنمية الذي اختتم أعماله مؤخرا .

تؤيد جزر ملديف على نحو ثابت وحاسم كل الجهود التي تبذل لتحقيق نزع السلاح والتجريد من الصفة العسكرية . كما أننا نعتقد أنه وإن كانت الاتفاقات الثنائية بين الدولتين العظميين والمفاوضات المتعددة الأطراف توفر الحافز اللازم لنزع السلاح العام ، فثمة فرس جمة للترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية التي يمكن أن تسهم في نهاية المطاف في تحقيق الاهداف النهائية لنزع السلاح . ولهذا السبب تؤيد جزر ملديف المقترحات المختلفة التي ترمي الى انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ، ومناطق سلم في بقاع مختلفة من العالم . ولقد أعطينا بطبيعة الحال أهمية خاصة لإعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم ، الصادر عن الأمم المتحدة ، والاقتراح الخاص بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا حيث تقع جزر ملديف .

وفي معرض الكلام عن الاحداث الهامة التي وقعت في العام الماضي ، أود أيضا أن أشير الى النتائج التي توصلت اليها الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد السابع) التي عقدت في جنيف في هذا الصيف ، وأن أسجل مسع الارتياح الاتجاهات الايجابية الواردة في البيان الختامي للمؤتمر والتي نأمل بحق أن تؤدي الى إعادة الزخم للحوار بين الشمال والجنوب وأن تكون مؤشرا لوضع حد لحالة التشكك السيئة الراهنة في التعاون الدولي من أجل التنمية .

ولئن كانت التطورات الإيجابية في المناخ الدولي كله تبعث على التشجيع ، فما فتئنا نشعر بقلق عميق إزاء الاخطار والمشاكل المتصاعدة التي تهدد السلم والامن الدوليين ، والتي يدخل بعضها تماما في إطار المسائل التي تناقش مرارا وتكرارا في هذه الجمعية منذ عدة سنوات .

فالمصراع بين العراق وايران يحظى بدون شك بأعظم قدر من اهتمام المجتمع الدولي الآن . فلقد مضت سبع سنوات طوال على بلدين مستقلين عضوين في الأمم المتحدة وهما يخوضان حربا لا معنى لها ، فقد فيها مئات الآلاف من البشر ، ومنهم مدنيون ،

أرواحهم وحدث خلالها دمار مادي هائل ، وقد اعترف المجتمع الدولي الآن بالآثار الخطيرة لذلك الصراع على السلم والامن الدوليين . ويبين قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) القلق الخطير الذي يشعر به المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة ، والحاجة الى تكثيف الجهود لوقف ذلك الصراع الدموي . وتجدد جزر ملديف كما فعلت من قبل ، نداءها الى الدولتين المتحاربتين بوقف القتال وتسوية النزاع فيما بينهما بالوسائل السلمية . ونعتقد ان على الامم المتحدة ان تخطلع بدور هام في تحقيق الحل السلمي العادل لهذا الصراع .

مازالت تطلعات الشعب الفلسطيني الى التمتع بحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف لم تتحقق ، وما برحت اسرائيل تحكم قبضتها دون هوادة على الاراضي العربية والفلسطينية ، بما في ذلك القدس ، ولا تزال تنفذ دون توقف سياستها الرامية الى إقامة مستوطنات غير شرعية في الاراضي العربية . لقد اعترفنا منذ زمن طويل بأن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الاوسط وأن إيجاد تسوية عادلة لها هو السبيل الوحيد لتحقيق السلم في الشرق الاوسط .

لقد طالبنا بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . ونؤمن ايماننا راسخا بأنه لن يكون ثمة حل عادل ودائم لقضية فلسطين ولازمة الشرق الاوسط المتفاقمة ما لم يُعترف بحق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير ويتم الوفاء بذلك الحق . وتؤيد ملديف عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الاوسط تشترك فيه كل الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من أجل التوصل إلى حل شامل لهذه المشكلة .

إن ملديف ما برحت تدين سياسة التمييز العنصري البغيضة وقد أيدت بحزم التدابير الرامية إلى القضاء عليها . وعلى وجه الخصوص ، ندين بقوة سياسة التمييز العنصري والفصل العنصري التي يتبعها النظام الحاكم في جنوب افريقيا وفي رأينا انها تمثل جريمة ضد الانسانية . كما أننا ننظر ببالح الجزع والقلق إلى التطورات التي حدثت مؤخرا في جنوب افريقيا . وتبين الحالة المتأزمة ، التي ما برحت تتكشف يوما إثر يوم ، ان الغالبية السوداء في جنوب افريقيا تتعرض لحصار فعلي . وقد برهن النظام العنصري على أنه لا توجد لديه السياسة ولا القدرة اللازمتين لاجراء تغيير تدريجي . ونعتقد أنه لا يمكن اصلاح الفصل العنصري أو تحسينه باتخاذ تدابير سطحية تافهة . فلا بد من القضاء عليه قضاء مبرما . ونشعر بخيبة الأمل لعدم التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بفرض جزاءات شاملة فعالة على نظام بريتوريا المتفطرس . ومع ذلك فإننا نرحب بالقرار الذي اتخذته بعض الشركات المتعددة الجنسية بوقف عملياتها في جنوب افريقيا .

إن النظام العنصري في بريتوريا ما فتئ يحتل ناميبيا في تحد للقانون الدولي والإدانة العالمية له . وما برح ينهب ثروات ناميبيا الطبيعية الهائلة لمصلحة الاقلية البيضاء المتميزة ، وهو يقوم بذلك بمساعدة وتواطؤ بعض الدول الأخرى الاعضاء في هذه المنظمة . ونرى أن الأساس الوحيد للتسوية السلمية في ناميبيا هو قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ونرفض أي محاولات لربط مسألة حرية ناميبيا بمسائل غريبة غير ذات صلة بالمسألة .

ولا تزال الحالة في افغانستان وكمبوتشيا متوترة ولم يطرأ عليها أي تطورات هامة نحو التسوية . ونكرر قناعتنا بأنه لا يمكن استعادة السيادة والسلامة الاقليمية لهذين البلدين وتمكين شعبيهما من تقرير مصيرهما بنفسيهما إلا عن طريق الحل السياسي الشامل الذي يركز على انسحاب القوات الاجنبية . ونتعهد بتقديم تأييدنا الكامل للأمين العام للأمم المتحدة في جهوده لتناول هذه المسائل المعقدة .

شمة نزاع آخر جدير باهتمامنا الا وهو النزاع الدائر حاليا في قبرص . وينبغي الاسراع في حل هذا النزاع الذي طال أمده مع إيلاء الاعتبار الواجب للسلامة الوطنية لقبرص وتطلعات شعبيها . ونحن نقدر الجهود الدؤوبة المخلمة التي يبذلها الأمين العام في سعيه لايجاد تسوية لذلك النزاع .

أما الاقتصاد العالمي فما برح يعاني من اختلالات واضطرابات خطيرة في الوقت الذي تواجه فيه غالبية البلدان النامية صعوبات في التكيف مع التغييرات الهيكلية التي تفرضها عليها عوامل مناوئة مثل عبء الديون والارتفاع المفرط في أسعار الفائدة الحقيقية وانخفاض أسعار السلع الأساسية وغطرسة الحمائية . ومن جهة أخرى ، تسبب الانخفاض الملحوظ في معدل النمو في العالم الصناعي في الكثير من التباين في حالة كانت متفاقمة من قبل . ولا تزال المناقشة دائرة منذ سنوات عديدة بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وقد بدأ حوار بين الشمال والجنوب دون التوصل إلى أي نتائج محددة . وكما ذكرت في مستهل بياني يأمل وفد بلادي أن تتخذ ، مع ظهور الاتجاه الايجابي الجديد في المناخ الدولي ، خطوات لتنفيذ تدابير كافية لتلبية احتياجات اصلاح الاقتصاد العالمي .

وفي عالم تستبد به التوترات والمنازعات والحروب ولا يزال الانسان فيه رهينة للترسانات النووية المفزعة التي صنعها بنفسه ، لا مبالاة في التأكيد على أهمية الأمم المتحدة وعدم امكان الاستغناء عنها . وعلى الرغم من المشاكل والصعوبات التي تواجهها منظماتنا نرى أنه ليس شمة ترتيب مؤسسي أفضل من الأمم المتحدة لمعالجة المشاكل والخلافات القائمة بين الدول والشعوب . إن أوجه قصور الأمم المتحدة لن تقلل من ايماننا الراسخ بدورها البناء ، إذ أن منشأها في أحيان كثيرة أعمال متعمدة

وانانية تقوم بها قلة من الناس . وسنواصل وضع ثقتنا الكاملة في الأمم المتحدة
وسنؤيدها ما وسعنا التأييد .

خطاب السيد كنيدي سيموندي ، رئيس وزراء ووزير خارجية سانت كيتس ونيفيس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الان

إلى خطاب رئيس وزراء ووزير خارجية سانت كيتس ونيفيس .

امطح السيد كنيدي سيموندي ، رئيس وزراء ووزير خارجية سانت كيتس ونيفيس ،

إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لمن دواعي سروري العظيم

أن أرحب برئيس وزراء ووزير خارجية سانت كيتس ونيفيس الاونورابل السيد كنيدي
سيموندي ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد سيموندي (سانت كيتس ونيفيس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سيدي الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن اشكركم على اتاحة الفرصة لي للدلاء بخطابي
الخاني أمام هذه الهيئة . إنني أحمل لكم وللشخصيات المرموقة المجتمعة هنا تحية
اخوية من سانت كيتس ونيفيس حكومة وشعبا .

اسمحوا لي الآن أن انضم الى المتكلمين المرموقين والبليغين الذين سبقوني في

تهنئتك ، سيدي ، على انتخابكم للمنتب الرفيع الذي تشغلونه الآن . إن انتخابكم
لهذا المنتب دلالة واضحة على المكانة العالية التي تتمتعون بها والثقة الكاملة
التي وضعها زملاؤكم في شخصكم ؛ وهو بكل تأكيد يركز على خصالكم الشخصية ومهارتكم
الدبلوماسية والتزامكم الصادق بالمثل العليا التي تنادي به هذه المنظمة . إن وفدي
يتعهد بتقديم تعاونه الكامل ، وبكل طريقة ممكنة ، في سعيكم للاطلاع بمهامكم خلال
الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .

كما اني أعرب عن تهاني للرئيس السابق للجمعية العامة على مقدرته في تناول

القضايا الهامة التي نالت اهتمام هذه الهيئة خلال الدورة السابقة وادارته الماهرة
لدفة المداولات .

لا مبالغة في تأكيد وفد بلادي على الأهمية التي يعلقها على دور الأمم المتحدة بصفة عامة والجمعية العامة بصفة خاصة في التوصل بحلول من أجل التسوية السلمية للمنازعات السياسية الدولية ولتحسين الأوضاع الاقتصادية الدولية وللمحافظة على حقوق الإنسان وحريته في جميع ربوع العالم .

ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بالصلة المستقرة بين السلم والأمن الدوليين والتنمية السياسية والاجتماعية - الاقتصادية . ولا يستبعد أي من هذين العنصرين العنصر الآخر . فهما مترابطان ويكملان بعضهما بعضاً . ونحن المواطنين في المجتمع العالمي ، ملتزمون بمضاعفة جهودنا لصيانة الحرية العالمية والتعايش السلم ، ونحن هنا المحكمون الوحيدون عليهما .

بيد أنه من الحقائق الالزمة أن جهودنا المشتركة لتحقيق السلم والحرية الدائمين والحفاظ عليهما تتعرض دائماً للإحباط من جراء الظروف الاقتصادية الدولية والوطنية المعاكسة والمراعات الإقليمية والمحدودة والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان .

والواقع أن الحرب والتهديد بالحرب قضيتان تستوجبان دائماً اهتمام المنظمة العالمية . ولكننا لم ننجح بعد في تحويل السيوف التي تشهر بغضب في كل أنحاء العالم إلى محاريث ، وفقاً لما بينته هذه المنظمة بوضوح تام باعتباره أحد أهدافها الهامة . فكثيراً ما نجد أن احتمال السلم يُلَوَّح به بإغراء أمام العالم الذي يتسوق للحصول على استراحة من الحرب - استراحة تمنحنا جميعاً فرصة التشييد بدلاً من التدمير . ولكن كثيراً ما نجد أن آفاق السلم تختفي كالسراب .

إن وفد بلادي يؤيد مبادرة السلم التي تقدم بها الأمين العام إلى إيران والعراق . إن العالم قد أزهقتة حرب الاستنزاف التي بدأت منذ سبع سنوات بين إيران والعراق ، وأهدرت مقادير ضخمة من الموارد البشرية والطبيعية . والأحداث الأخيرة في تلك المنطقة تدل بوضوح على خطر اتساع الصراع ، بل حتى احتمال تورط الدولتين العظيمتين الرئيستيتين فيه إذا استمر ، الأمر الذي يشكل خطراً حقيقياً على السلم والأمن الدوليين .

إن حكومة سان كيتس ونيفيس تؤيد تأييدا حارا القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع في تموز/يوليه من هذا العام ، وهو القرار الذي يطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار في الحرب بين ايران والعراق . وناشد الطرفين المتحاربين أن يمتثلا لهذا القرار والدول الاعضاء في الجمعية العامة أن تكون على استعداد لإبداء الارادة السياسية لممارسة الضغوط الدبلوماسية المطلوبة لحمل المتحاربين على الامتثال .

وفي الشرق الاوسط ايضا لا تزال مسألة حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في وطن محدد على نحو واضح وفي سلم عادل ودائم تعتبر لب الصراع في الشرق الاوسط . ومع ذلك فإن هذا الحق يجب أن يقتصر بحق شعب اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة . وهنا أيضا ينبغي القيام بعمل قوي ودؤوب من أجل أن تلتزم جميع الاطراف بالقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذه القضية .

وبالنسبة للحالة في افغانستان والحالة في كمبوتشيا ، يسجل وفدي بأسف أن الاحتلال المحدود في هاتين الحالتين ليس أقرب من نهايته اليوم مما كان عليه بالأمس ، على الرغم من القرارات المتكررة التي تدعو الى انسحاب القوات الاجنبية في هذه الاراضي المحتلة . إن آمال وتطلعات شعب افغانستان وشعب كمبوتشيا مهددة في اتساع هذين الصراعين . فناشد الجمعية العامة أن تستمر في تسجيل تأييدها القوي من أجل تحرير شعبي كمبوتشيا وافغانستان .

إن على الأمم المتحدة مسؤولية خاصة في تأييد أعضائها في جهودهم لصيانة سيادة كل منهم وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ، وفي إدانة الدول المعتدية التي تنتهك الحقوق الأساسية للدول الأخرى الأضعف منها واتخاذ الإجراءات ضدها . فلا يجب أن يخضع من يمتزون بالسلم من بيننا لسيطرة الآخرين الذين يلجأون الى الحرب بكل سهولة . إن الشعوب في أي مكان ، سواء في الشرق أم في الغرب ، في الشمال أم في الجنوب ، ينبغي أن تكون حرة في اختيار الحكومة التي تعبر على أفضل وجه عن معتقداتها السياسية وتطلعاتها .

وفيما يتعلق بمسألة السلم والاستقرار في القارة الامريكية ، فإن الحالة في امريكا الوسطى تشير قلقنا . ويشعر وفد بلادي بالقلق بوجه خاص إزاء الاثار المحتملة التي قد تحيق بشعوب امريكا الوسطى وامريكا اللاتينية والكاريببي من جراء تفاقم الازمة في تلك المنطقة . إن منطقة الكاريبي وامريكا اللاتينية تحتاج الى الإنعاش الاقتصادي ولكن هذا الإنعاش لا يمكن ان يتأتى في وسط الحروب الاهلية وانشطة عمالجات الفدائيين .

ويرحب وفدي بمبادرة السلم التي صاغها مؤخرا رؤساء حكومات امريكا الوسطى . إنها خطة سلم وضعها أبناء امريكا الوسطى لصالح امريكا الوسطى . وينبغي اعطاؤها كل فرمة للتنفيذ . ونناشد جميع المقاتلين في جميع ربوع امريكا الوسطى والكاريببي التقيد بوقف اطلاق النار والتفاوض بعد ذلك بحسن نية من أجل التوصل الى سلم دائم يؤدي الى توطيد دعائم الديمقراطية الحقيقية في جميع ربوع المنطقة .

وفيما يتعلق بشريكتنا في اتحاد الكاريبي ، بليز ، يطالب وفد بلادي بالتصديق المبكر على بروتوكول قرطاجنة باعتبار ذلك امهما في تخفيف حدة التوترات في المنطقة .

والحقيقة هي ان هتى المراعات في جميع ربوع العالم تزود بالاسلحة من مصادر يبدو انها لا تنضب . بيد ان هذه الحقيقة لا تحظى إلا باهتمام ضئيل من المجتمع الدولي .

ويتركز انتباهنا بدلا من ذلك على احتمالات عقد اتفاق لتخفيض الاسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وفي المقام الاول فيما يتعلق بالقذائف النووية المتوسطة المدى . ثمة قلق كبير إزاء خطر الاسلحة النووية ، وهذا بالتأكيد له ما يبرره ، لأن أي بقعة من بقاع العالم لا يمكن ان تعتبر آمنة من مقاطعة التفجير النووي . ومع ذلك ، ففي حين أننا نسعى للحيلولة دون وقوع هذه الكارثة المحتملة ، يجري كل يوم في كل انحاء العالم تدمير للحياة والممتلكات باستخدام الاسلحة التقليدية .

ومن الضروري ان يتمدر محفلنا هنا في الامم المتحدة الجهود الملحة والدؤوبية الرامية الى إحراز تقدم حقيقي وهادف في نزع السلاح كيما يشمل كل الاسلحة من تقليدية وكيميائية ونووية على حد سواء . وعندئذ ، وعندئذ فقط ، سيكون بوسعنا ان نعبئ بصورة كاملة موارد الامم الفنية والفقيرة سواء بسواء لمعالجة المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تعوق محاولاتنا الرامية إلى تحسين نوعية الحياة للجميع .

إن المادة الخامسة والخمسين من ميثاق الامم المتحدة تسلّم بأن تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية أمر ضروري لقيام علاقات سلمية وودية بين الامم . وتعد العلاقات السلمية والودية بين الامم بدورها شروطا ضرورية لتحقيق نمو اقتصادي مطرد على الصعيد العالمي .

وتعد مشكلة المديونية العالمية عائقا آخر أمام التنمية الاقتصادية . فهي تتعارض مع جهود هذه الهيئة للتخفيف من حدة الفقر والتخلف اللذين يشلان جهود نصف سكان العالم باحباطهما لكل المحاولات التي تبذلها البلدان النامية حاليا لتحسين حياة شعوبها . وإنني أتفق مع الرأي القائل بأنه لا يمكن تصور حل عملي لهذه القضية إلا إذا عولجت بوصفها ازمة دولية كما هو الحال حقا .

ويتمتع على هذه الجمعية العامة أن تقر بأن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقدي الامم المتحدة الإنمائيين الأول والثاني لم تحقق أهدافها إلى حد كبير . إن الدول النامية ، ونحن نقترّب من نهاية العقد الإنمائي الثالث ، لا تنكسر وجود ديونها الخارجية ولا تتنمل من تحمل قدر من المسؤولية عن حلها . ونحن ندرك أن المسؤولية الرئيسية لتحسين اقتصاداتنا تقع على عاتقنا . غير أننا لا نستطيع أن نمضي بمفردنا في هذا العالم الذي تُسلم حتى الدولتان العظيمتان بوجود قدر من الترابط فيه . فنحن نواجه ظروفًا متغيرة في العالم بمفّة عامة ونقع تحت رحمة أحوال لا سيطرة لنا عليها . ولا يمكن حل مشكلة الديون بطريقة مجدية إلا بعملية تعاون بين الشمال والجنوب . ويؤيد وفد بلادي بشدة النهج الذي حددته هنا حكومة جامايكا لمعالجة هذه المشكلة . ويدعو الاقتراح إلى جدولة الديون على مدى أطول إلى جانب

توفير موارد مالية إضافية حتى لا يربط عبء خدمة الديون النمو الاقتصادي بل يسيّر ان جنباً الى جنب متساندين .

إن الدول الأكثر شراء لا تستطيع ، بل ولا ينبغي لها ، أن تتحمل من مسؤوليتها عن زيادة الموارد المالية المتاحة للأمم النامية .

فالبندان المتقدمة النمو هي التي تخفض الأسعار التي تدفعها لنا مقابل السلع الأساسية التي ننتجها . والدول المتقدمة النمو هي التي ترفع أسعار الآلات والمعدات التي تباعها لنا لنستخدمها في إنتاج نفس هذه السلع الأساسية وفي مجالات حيوية أخرى . هذه هي الحالة التي تواجهها سانت كيتي ونيفيس فيما يتعلق بملتمستها التصديرية الأساسية ، ألا وهي السكر . فقد انخفضت الأسعار بشدة وخفضت الحمص تخفيضاً هائلاً لكن أسعار الآلات المستخدمة في تحسين كفاءة الإنتاج مستمرة في التصاعد . إن محنة البلدان المنتجة للسكر في الكاريبي ، بل وفي العالم بأسره ، لا يمكن معالجتها بالأفكار السطحية المكررة أو بالموقف الحالي الذي يتسم بالتجاهل وعدم الاكتراث . فهي تتطلب الاهتمام العاجل والجاد والمتعاطف من جانب البلدان المتقدمة النمو .

ومن الواضح أن تضيق الخناق الاقتصادي يمكن أن يؤدي ، وهو يؤدي بالفعل ، إلى عدم الاستقرار السياسي داخل الأمم وفيما بينها . وتجد بلدان كثيرة أن من الصعب عليها بصورة متزايدة الاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة في مواجهة التكاليف الهائلة التي يتعين اتخاذها . وتحتاج جهودنا الدؤوبة أن توازر بزيادة المساعدة والتعاون الدوليين . ولا تكفي المطالبة بإجراء تكيفات هيكلية . فهي ليست في حد ذاتها الدواء الشافي والمعافي من كل أوجه الاختلال . والواقع أن هذا أمر يُضطلع به الآن في بلدان نامية كثيرة . وقد شرعنا بالفعل في بلدي ، سانت كيتي ونيفيس ، في برنامج للتنويع من شأنه توسيع نطاق قطاعنا الزراعي والتركيز بصورة أكبر على تنمية السياحة وإعطاء قوة دافعة لنمو الصناعة الخفيفة والتمسك في الوقت نفسه بحديقة مالية أكبر في القطاع العام .

ومن المؤسف أن يكون لبعض الخبراء من البلدان المتقدمة النمو - وأكسرر لبعضهم - وجهة نظر متحيزة بشأن التكيف الهيكلي . إن يتمثل تفسيرهم له فيما يتعلق بالبلدان النامية في زيادة فرض الضرائب حتى على شعوب مثقلة كواهلها بالفعل ؛ وتقليل برامج التنمية الاجتماعية والثقافية ، وتخفيض الاعتمادات المخصصة للعمالة في القطاع العام .

غير أن تفسيرهم للتكيف الهيكلي فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو يتضمن في جملة أمور : تخفيض الضرائب ؛ وزيادة الإنفاق على أدوات الحرب ، وتقليل المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية التي تعاني من آثار التكيف الهيكلي . إن هذا النهج لن يؤدي إلا إلى زيادة أوجه الاختلال القائمة وتوسيع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة .

ونحن نحتاج جميعا في التحليل النهائي ، إلى أن ندرك أن التكيف الهيكلي يجب أن يكون له جانب إنساني . إن التدابير المالية والاقتصادية المستخدمة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية لتحسين المؤشرات المجردة للنمو والتنمية يجب أن تستجيب أيضا للاحتياجات التعليمية والاجتماعية والثقافية والمحبة للشعوب في كل مكان . فالجوهر الحقيقي للتنمية هو تنمية الإنسان .

لقد تصدى العالم في الماضي لتحديات كثيرة من أجل توفير نوعية أفضل من الحياة للشعوب في كل مكان ، وكانت الأمم المتحدة في صدارة هذا النضال . وأمكن القضاء على أمراض بليت بها البشرية فيما مضى مثل الجدري والدرن وشلل الاطفال . ويجب علينا مرة أخرى أن نعبئ طاقاتنا وأن نقضي على سوء التغذية والفقر وإساءة استعمال العقاقير وعلى الآفة الأخيرة المتمثلة في متلازمة نقص المناعة المكتسب التي تهدد بتدمير زهرة شبابنا الذين يملكون مفاتيح مستقبل أمننا . لقد آن الأوان لكي ننظر إلى العالم نظرة ذات طابع إنساني أوضح وأن نحاول تمويل موارده عن انتساج وسائل التدمير والإكثار منها وتوجيهها نحو العمل على إيجاد حلول لبناء وفعالة لمساكن التخلف .

لقد أعطيت حتى الآن منظورا عاما متوقعا لوضع البلدان النامية . ومع ذلك ، فقد أصبح من المسلم به بشكل شامل ، أن هناك ، في هذا الإطار العام فئة خاصة مسن البلدان النامية تتطلب مشاكلها بحثا خاصا ، هي فئة البلدان النامية الجزرية . ولقد أوضح عدد من الدراسات التحليلية والوصفية ، منها دراسة أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، أن البلدان النامية الجزرية لها خصائص تميز عن خصائص البلدان النامية بوجه عام ونتيجة لذلك ، قد يكون نمط الاستراتيجية الانمائية الذي يعتبر مناسباً بشكل عام وتدعو الى انتهاجه الأمم المتحدة غير مناسب من بعض الأوجه لهذه البلدان الجزرية بالذات . وقد أبرزت الدراسات أيضا بعض عقبات محددة تواجه البلدان الجزرية الصغيرة وبددت بعض الأوهام فيما يخص تلك البلدان .

إن العقبات التي تواجهها تنشا أساسا من صغر حجم معظم بلداننا وكونها بلدانا نائية ، ومنها التعرض للكوارث الطبيعية كالأعاصير التي تتعرض لها بشكل خاص البلدان الجزرية في الكاريبي ، ومشاكل خاصة متعلقة بالنقل تعاني منها بشدة فائقة بلدان الأرخبيل ، والأسواق الداخلية المحدودة للغاية ، والافتقار الى الموارد الطبيعية ، والاعتماد الزائد على الواردات ، وهي واردات تمول من خلال عدد صغير من الأنشطة المدرة للنقد الأجنبي كتصدير السلع الأساسية ، والسياحة ، أو التحويلات المصرفية من المهاجرين ، على سبيل المثال . وبالنظر الى ارتفاع نصيب الفرد من كلفة تشييد وصون البنى الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لسكان محدودي العدد يعيشون في عزلة ، تفتقر الجزر الصغيرة الى ما يمكنها من توفير الخدمات الأساسية لسكانها على أساس اقتصادي سليم . إلا أن هذه خدمات لا بد من توفيرها ، فالبشر الذين يعيشون في المجتمعات الجزرية لهم ما للشعوب التي تعيش في المجتمعات المتروبولية الكبرى من حق في الحياة والحرية والسعادة والخدمات الأساسية .

لقد تنامي الاعتراف ، في القرارات الخمسة التي اتخذت بالاجماع في الجمعية العامة بشأن البلدان النامية الجزرية في الفترة ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٢ بالنتائج التي خلصت اليها الدراسات بشأن تلك البلدان ، وأبرزت الاستراتيجية الانمائية للتنمية

لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، بشكل محدد مشاكلنا الخاصة هذه . كما بدأت منظمات أخرى في إيلاء انتباهها لهذه المجموعة من البلدان . فعلى سبيل المثال ، اعتمد رؤساء حكومات الكومنولث في عام ١٩٧٩ ، برنامج عمل خاص لصالح بلدان الكومنولث الأصغر ، كما تضمنت اتفاقيات لومي احكاما خاصة بهذه البلدان .

ومع ذلك ، ظل هناك عدد من البلدان والمؤسسات ما زال متشككا ، فيما هو واضح ، في خصوصية أوضاع البلدان النامية الجزرية ، بل وان البعض يقف ضد تكاثر مثل هذه الفئات الخاصة في تصنيف البلدان النامية .

وأقول للمتشككين ان وجود الأمم الجزرية ذات السيادة حقيقة واقعة من حقائق الحياة . فنحن موجودون حقا ، ولنا صوت يسمع ، ويجب أن يظل مسموعا في المحافل الدولية ، إذ إننا دول ذات سيادة . ولنا من صنع خيال احد . فنحن موجودون ، ومنظلم موجودين . لهذا ، أطالب باتخاذ إجراء عاجل متضافر بناء لتنفيذ القرارات التي أصدرتها الجمعية بالفعل فيما يتصل بالبلدان النامية الجزرية .

إن أداء الأمم المتحدة لوظائفها على نحو فعال في شتى أبعادها أمر حيوي لحسم الصراعات ، وتحقيق السلم في العالم ، وتوجيه موارد العالم صوب الحل الفعالم للمشاكل . وهنا يمكننا أن نتفق سويا على معالجة الجراح وتيسير التعاون بين الأمم . وفي هذا الإطار ، نجدد مطالبتنا بأن تصبح كوريا الشمالية والجنوبية عضوين في الأمم المتحدة . ولا يعني هذا إنكار هدف توحيد شبه الجزيرة الكورية أو عرقلته . إلا أنه يتعين علينا أن نعالج الحالات كما هي في الواقع ، لا كما نود لها أن تكون . فكل البلدين في شبه الجزيرة الكورية تتوافر فيه متطلبات العضوية بالإضافة إلى أن واقع الجمود الحالي يملئ الحاجة إلى حفز وإدامة الحوار بين الجانبين داخل إطار مهيكلم وداعم يمكن أن توفره الأمم المتحدة .

وانتقل أخيرا إلى مسألة حقوق الإنسان التي يشكل انتهاكها تهديدا آخر للسلم

والأمن الدوليين .

تدرك البلدان النامية مثل سان كيتس ونيفيس إدراكا تاما الأهمية القصوى التي يجب أن تولي للموارد البشرية . فأكبر امكانياتنا تكمن في شعوبنا ، ومنها نستمد صفات الوطنية والخدمات التي لا يمكن أن تنتعش إلا في جو يكفل كرامة الإنسان وقيمه . ومع ذلك ، فبعد ما يقرب من أربعين سنة من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ما زالت الشعوب والأمم تعاني من حرمانها من حق تقرير المصير ، وهو شرط أساسي مسبق للتمتع الكامل بكل حقوق الإنسان الأساسية .

وما من مكان في العالم يتجلى فيه هذا الانتهاك بقسوة وفضاعة أكثر من جنوب افريقيا ، حيث تنتهج بل وتدعم سياسة الفصل العنصري الأثمة على نحو مكثف . وقد دأبت الأمم المتحدة على أن يكون لها مكان الصدارة في معارضة الفصل العنصري ، إنما يبدو الآن أنها بدأت تكل في جهودها الرامية الى وضع حد لإدامته . وربما كان هذا هو المخطط ؟ أي أن بريتوريا تهدف الى مواجهة المجتمع الدولي على نحو مستمر بتحميد متفطرس ، مما يصيبه بالاحباط ، ويؤدي الى جعله يلزم الصمت والهدوء .

ووفد بلادي يرفض أن يلوذ بالصمت إزاء هذه المسألة ، وسنفتنم كل فرصة لكي نعلن بفضنا لنظام الفصل العنصري ، لأنه إثم شرير بطبعه ، ونحن نحض المجتمع الدولي والمضطهدين في جنوب افريقيا على الصمود في معارضته والنضال ضده ، ونشيد بكل البلدان التي استجابت للقرارات التي أعمدهتها الجمعية العامة ومجلس الأمن وقامت بفرض عقوبات على جنوب افريقيا . ونحن نشعر بالتفاؤل الناجم عن اعتقادنا بأنه إذا ما ظل العالم مشاهرا موحدا في وقفته ضد الفصل العنصري وواصل توجيه هذه الاشارة الى بريتوريا ، سينهار جدار الفصل العنصري الملد في النهاية . فنحن لا نستطيع أن نقبل بشيء أقل من المساواة بين كل البشر .

كما تؤكد سانت كيتس ونيفيس ، من جديد تأييدها لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)

وخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

إن العالم مرتبط بعضه ببعض ارتباطا وثيقا بحيث أن الصراعات والتوترات في

أي مكان ، أيا كان نوعها ، تؤثر فينا جميعا ، لأننا كلنا مواطنون في عالم واحد .

فنحن أخوة يحمي كل منا الآخر ، وبها أننا أخوة فإننا متساوون .

ان الأمم المتحدة تشبه عدسة كبيرة صممت لتجمع أشعة الشمس القوية المشتتة ،
وتصفيها وتركزها لتمنع منها قوة موحدة توجهها إلى أي بؤرة . لذا ينبغي للأمم
المتحدة ان تجتذب الطاقات والموارد والقدرات الخلاقة المشتتة لدى جميع الدول
وتركزها لتمنع منها قدرة قوية موحدة وتوجهها لحل مختلف المشاكل التي تحيق
بالبشرية . وإنني لعلى يقين من أنه سيكون بالإمكان بهذه الطريقة ، إيجاد حلول فعالة
تتواءم مع ما ينبغي من الحفاظ على كرامة بني الانسان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ،

أشكر رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس ووزير خارجيتها على البيان الهام الذي القاه
للتو .

اصطحاب السيد كيندي سيموندي ، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس ووزير

خارجيتها ، إلى خارج القاعة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين

يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد .

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، يجب أن
تقتصر البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد على عشر دقائق في المرة الأولى وخمس
دقائق في المرة الثانية ، ويدلي بها الممثلون من مقاعدهم .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أدلى السيد ممثل

فانواتو ، في كلمته التي ألقاها هذا الصباح ، ببعض البيانات غير الصحيحة عن
كاليدونيا الجديدة . ويدفعني ذلك إلى توضيح الأمور عن طريق التذكير بحقائق أساسية
قليلة .

أولا ، صوتت فرنسا ، شأنها في ذلك شأن عدد كبير من البلدان الأخرى ، ضد
مشروع القرار الذي أصبح فيما بعد القرار ٤١/٤١ ألف ، وهو مشروع القرار الذي قدمته
بلدان محفل المحيط الهادي، إلى الجمعية العامة في العام الماضي . فكاليدونيا
الجديدة بالنسبة لحكومة بلدي ، إقليم فرنسي بكل معنى الكلمة ، وسيظل فرنسيا مادام

مكانه يرغبون في ذلك . وفي نفس اليوم الذي تطالب فيه الغالبية العظمى من سكان كاليدونيا الجديدة بالاستقلال ، سيعطي الاستقلال لهم .

ثانيا ، لقد كان ظهور حركات التحرر في الاقليم هو ، على وجه التحديد ، ما دفع فرنسا إلى تنظيم عملية استفتاء إعمالا لمبدأ حق تقرير المصير ، حيث جرى الاقتراع على الاستقلال . وقد أجري ذلك الاستفتاء في ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي ، في جو اتم بالهدوء ، ووفقا لقواعد الديمقراطية الحقة . وكانت النتيجة ، التي لم يطمئن فيها أحد ، أن الغالبية العظمى من سكان كاليدونيا الجديدة رفضت الاستقلال . ان ممن حق فانواتو أن تشعر بالأسف ازاء تلك النتيجة وأن تتمنى لو أنها كانت غير ذلك ، إلا أنه لا يحق لفانواتو أن تطعن في صحة الانتخابات دون أن يكون ذلك من جانبها رفضا لمبادئ الديمقراطية ذاتها .

ثالثا ، أن الاستفتاء ، الذي طرح الخيار بين الاستقلال وبين البقاء كإقليم تابع لجمهورية فرنسا ، طرحه في سؤال واحد بسيط كان ، في الحقيقة ، السؤال الوحيد ذا الصلة بالمشكلة القائمة . وقد قررت الفئات المطالبة بالاستقلال مقاطعة هذه الاستشارة الديمقراطية . ويحق للمرء أن يتساءل لماذا فعلت تلك الفئات ذلك ؟ والجواب ، انها فعلت ذلك لأنها أقلية ، وتعرف أنها أقلية . فضلا عن ذلك ، خشيت أن تؤدي عملية التصويت على مسألة الاستقلال - وهي لب مطالبها - إلى كشف الاختلاف بين الواقع وبين تلك المطالب .

رابعا ، حاول ممثل فانواتو ، في معرض الإشارة إلى شعب الاقليم ، التمييز بين "من هو فرنسي" و "من هو غير فرنسي" . والنظر إلى الأمور بهذه الطريقة يتعارض مع أبسط الحقائق الأولية . إذ يوجد في كاليدونيا سكان من أصول ميلانزية وأوروبوية وبولينيزية وآسيوية . وهم جميعا مواطنون فرنسيون يتمتعون بنفس الحقوق ، شأنهم في ذلك شأن جميع سكان بلدي الآخرين . ولا يوجد في كاليدونيا الجديدة تمييز من أي نوع ، على أساس العرق أو اللون أو الدين أو المعتقد . فعلى سبيل المثال هناك اثنان من كل ثلاثة ممثلين من ممثلي الاقاليم في البرلمان الفرنسي وثلاثة من بين كل أربعة

رؤساء اقليميين ينتمون إلى أصل مالانيزي . وهذه صورة مختلفة تماما عن الصورة التي رسمت في محاولة لإقناع أعضاء الجمعية العامة بعكس ما هو واقع .

خامسا ، قال ممثل فانواتو أيضا أن فرنسا شجعت على تدفق عدد كبير من المهاجرين إلى الإقليم . والأرقام الخاصة بتعداد مختلف العناصر التي تكوّن سكان كاليدونيا الجديدة تبين ، على النقيض من ذلك ، توازنا بين تلك العناصر . ولا بد أن أقول لممثل فانواتو أنه هنا أيضا يقف على أرضية مهزوزة . وإذا كان يريد أن يطور هذه النغمة المشيرة للإهتمام ، فإني أقترح عليه أن يحول اهتمامه إلى البلدان الرئيسية في منطقة جنوب المحيط الهادي ، حيث أدى تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين إلى اغراق السكان الأصليين بالفعل .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجدد

حكومة فانواتو أن من المشير للإهتمام حقا - وإن لم يكن مفاجئا - أن يدعي ممثلو حكومة فرنسا الآن أنهم يتكلمون باسم شعب كاليدونيا الجديدة المستعمر ، ويفهمون دوافعه الكامنة وراء المقاطعة الناجحة للإستفتاء المزعوم الذي أجرته فرنسا مؤخرا في كاليدونيا الجديدة . ونحن نجد ذلك مشيرا للإهتمام لكنه غير مفاجيء لأن المستعمرين زعموا دائما ، عبر التاريخ ، أنهم يفهمون دوافع الشعوب المستعمرة والقوى التي تحركها .

لم يكن مفاجئا أبدا أن تحاول فرنسا اليوم أن تنكر على شعب كاليدونيا الجديدة حقه في أن يسمع صوته ، وحقه في أن يقرر مصيره بنفسه ، لكنها تدعي أيضا أنها تستطيع أن تفسر دوافع شعب الكاناك . كم مرة وقف ممثل إيان سميث ، قبل أن تصبح زمبابوي مستقلة ، أمام العالم وأعلن أن انتخابات قد أجريت وأن سكان ما كان يسمى بروديسيا الجنوبية قد عبروا عن رغبتهم وقرروا أنهم يريدون أن يظلوا روديسيين بدلا من أن يصبحوا زمبابويين وقد كانوا زمبابويين .

لقد شكك ممثل فرنسا أيضا في الملاحظات التي أبديناها فيما يتعلق بسياسة فرنسا المتعمدة التي ترمي إلى احراز التفوق العددي بل واغراق شعب كاليدونيا الجديدة المستعمر في تعداد مكاني يجعله أقلية . وقد أُتيحت لي الفرصة في العام الماضي للاستشهاد برسالة كان قد وجهها رئيس وزراء فرنسا الأسبق ، السيد مسمير ، في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٢ إلى السيد دنياو الذي كان وزير الدولة المسؤول عن دوائر وأقاليم ما وراء البحار . ولم يكن ممثل فرنسا الحالي معنا حينذاك ، وقد لا يكون لديه علم بتلك الرسالة . واسمحوا لي بأن أقتبس منها بإيجاز تنويرا له :

"إن كاليدونيا الجديدة وهي بلد مستعمر استيطانيا ، قائم على تعدد الأعراق ، قد تكون آخر اقليم استوائي غير مستقل في العالم مازال بومع بلسد متقدم أن يشجع سكانه على الهجرة اليه . وبالتالي كان من الضروري اغتنام هذه الفرصة الاخيرة المتاحة لاضافة بلد آخر إلى قائمة البلدان الناطقة بالفرنسية . فالوجود الفرنسي في كاليدونيا الجديدة لا يمكن أن يتهدده ، فيما خلا نشوب حرب عالمية بطبيعة الحال ، إلا إحياء النعرة القومية بين ظهرائ الشعب الاصلي بدعم من بعض من يحتمل أن يصبحوا حلفاء له من المجتمعات العرقية القادمة من المحيط الهادئ . وعلى المديين القصير والمتوسط ، تظل الهجرة واسعة النطاق لمواطني البلد المتروبولي وغيرهم من القادمين من دوائر ما وراء البحار هي التي يمكن أن تتيح التغلب على هذا الخطر عن طريق الحفاظ على الحجم النسبي لمجموعات السكان في كاليدونيا الجديدة وتحسينه . أما على المدى الطويل ، فإن المطالب الوطنية للسكان الاصليين لا يمكن تجنبها إلا بجعل المجموعات التي لم تنشأ أصلا من منطقة المحيط الهادئ تمثل أغلبية ديموغرافية . وهذا وضع ديموغرافي طويل المدى لا سبيل إلى ايجاده إلا عن طريق الهجرة المنتظمة للنساء والاطفال .

والوضع الآن ، بهذه الصورة ، مفضي إلى أن كاليدونيا الجديدة ستصبح ، خلال ٢٠ عاما ، اقليما فرنسيا صغيرا متمعا بالرشاء قرينا

بلكسبرغ ، ويمثل ، في منطقة المحيط الهادئ غير الالهة بالسكان ، كما هو واضح ، وجودا أهم مما تمثله لكسبرغ في أوروبا . والنجاح في هذا المعنى أمر لا غنى عنه للحفاظ على المصالح الفرنسية في المناطق الواقعة شرق السويس وهو يعتمد ، ضمن ظروف أخرى ، على تمكننا من أن ننجح أخيرا ، بعد العديد من النكسات التي تعرضنا لها في تاريخنا ، في عملية الاستيطان فيمسا وراء البحار" .

إن معاييب المرء تعلمه التواضع . ويجب أن أشكر ممثل فرنسا لأنه أوجد الظروف التي أتاحت لي الفرصة للتكلم مرة أخرى اليوم . فعندما أدليت ببياني هذا الصباح تخطيت سهوا فترة وجيزة للغاية فلم أقرأها وهي جزء من بياني . وإنني أعتذر للجمعية عن هذا السهو والإغفال الطفيف غير المتعمد من جانبي . وسأتلو الآن تلك الفقرة كسي تُسجل ولأنه ردي على ممثل فرنسا .

هذا الصباح عندما تكلمت عن مكانة فرنسا ومجدها ، سقطت الفقرة التالية

سها :

"ومن ثم ، فإننا نناشد فرنسا من جديد أن تكون قدوة يُقتدى بها . ونرجوها أن تبدي إيمانها بالأمم المتحدة بالتعاون مع لجنة الـ ٢٤ بشأن هذه المسألة ، وتبدأ حوارا منصفا وعادلا مع شعب الكانك عن طريق ممثله ، جبهة كانك الاشتراكية للتحرير الوطني ، تاركة لشعب الكانك أن يقرر بنفسه ما يود أن يكونه . ونحن مصممون على طلباتنا" .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم اتتبع تماما كل

ما قاله ممثل فانواتو . ولست هنا لانخرط في مجادلات عقيمة أو خطابات طنانة . لقد شرحت موقف بلدي . وسأقف عند هذا الحد هذا المساء .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قد

يكون الأفضل لممثل فرنسا فعلا أن يتوقف عند هذا الحد ، لأن في حوزتنا أيضا وشائق من جبهة كانك الاشتراكية للتحرير الوطني توضح أن الاستفتاء الذي أُجري في

كاليدونيا الجديدة ليس بالعملية التي لا تقبل الطعن أو المناقضة كما يدعى ممثل فرنسا . وإذا كانت الوفود مهتمة بمعرفة المزيد عن تلك العملية فمن المؤكد أن تلك الوثائق ستوضع تحت تصرفها .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥